دولة الكويت
الإدارة المركزية للإحصاء

نشرة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بدولة الكويت

2016 - 2012

(الإصدار الأول)

أغسطس2018

المحتوى

الهدف 1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان 2

الهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة 5

الهدف 3 - ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار..... 8

الهدف 4 - ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع 18

الهدف 5 - تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات 21

الهدف 6 - ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة 28

الهدف 7 - ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة 32

الهدف 8 - تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة 34

الهدف 9 - إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار..... 39

الهدف 10 - الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها 45

الهدف 11 - جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة 49

الهدف 12 - ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة 52

الهدف 13 - اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره 56

الهدف 14 - حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة 58

الهدف 15 - حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام 61

الهدف 16 - التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، 63

الهدف 17 - تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة..... 70

القضاء على الفقر

الهدف 1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

الغاية 1.1 القضـاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام 2030، وهو يُقاس حاليا بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار في اليوم.

- تشير البيانات أن دولة الكويت قد تخطت خط الفقر الدولي والذي يقدر للفرد بنحو 1.9 دولار يوميا.
- تتبع الدولة مجموعة من السياسات التي تساعد في خلق حياة كريمة لبعض الفئات الخاصة كحالات العجز عن العمل والطلبة في الخارج والأيتام والأرامل وحالات العجز المادي والشيخوخة والمطلقات وبعض ربات البيوت..... الخ، من خلال وزارة الشئون الاجتماعية.

الغاية 4.1 ضـمان تمتّع جميع الرجال والنسـاء، ولا سـيما الفقراء والضـعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق ملكية الأراضي والتصرّف فيها وغيره من الحقوق المتعلّقة بأشكال الملكية الأخرى، وبالميراث، وبالحصول على الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصـغر، بحلول عام 2030.

- سعت الكويت دوماً الى توفير الخدمات الأساسية للسكان سواء المواطنين أو غير المواطنين واعتبرته أحد أهم أولوياتها، بحيث تضمن لجميع سكانها، الحصول على الخدمات الأساسية، والتي تتضمن المياه الآمنة، الكهرباء، والتعليم والصحة والاتصالات، المواصلات وطرق المواصلات والخدمات البنكية، وبالتالي بلغت نسبة السكان بدولة الكويت الذين يعيشون في أسر معيشية يمكنها الحصول على الخدمات الأساسية 100% خلال الفترة من 2012 وحتى 2016.

الغاية 5.1 بناء قدرة الفقراء والفئات الضـــعيفة على الصـــمود والحد من تعرضـــها وتأثّرها بالظواهر المتطرفة المتصـــلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصـــادية والاجتماعية والبيئية بحلول عام 2030.

- تشير البيانات الى أنه لم تسجل أيه خسائر بشرية (وفيات أو مفقودين أو متضررين) أو اقتصادية في دولة الكويت بسبب الكوارث خلال الفترة من 2012 وحتى 2016.
- هذا وتتمتع دولة الكويت كونها إحدى الدول التي لديها استراتيجيات على المستوى الوطني والمحلي (على مستوى وزارات الدولة) للحد أو للتخفيف من مخاطر الكوارث.

لغاية 1. أ كفالة حشـد موارد كبيرة من مصـادر متنوعة، بما في ذلك عن طريق التعاون الإنمائي المعزّز، من أجل تزويد البلدان النامية، ولا سـيما أقل البلدان نموا، بما يكفيها من الوسـائل التي يمكن التنبؤ بها من أجل تنفيذ البرامج والسياسات الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أبعاده.

- تشـــير البيانات أن إنفاق الحكومة الكويتية على الخدمات الأســـاســـية المتمثلة في الصـــحة والتعليم والحماية الاجتماعية قد ارتفع من نحو 2957.5 مليون دينار كويتي خلال عام 2012 الى 3578.3 مليون دينار كويتي عام 2016 وبالتالي ارتفعت نسبتها من اجمالي الإنفاق الحكومي من 40.3% الى 41.2% بين عامي 2012 و2016، كما يتضح من الشكل التالي:

مؤشر 2.أ.1 نسبة الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية (التعليم والصحة والحماية الاجتماعية) من إجمالي الإنفاق الحكومي

السنة ☐	نسبة الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية من إجمالي الإنفاق الحكومي			
	التعليم	الصحة	الحماية الاجتماعية	جملة
2012	23.9	12.2	4.2	40.3
2013	23.8	11.3	4.1	39.3
2014	24.6	12.3	3.3	40.1
2015	24.4	13.3	3.2	40.9
2016	23.4	14.6	3.1	41.2

٢ القضاء التام على الجوع

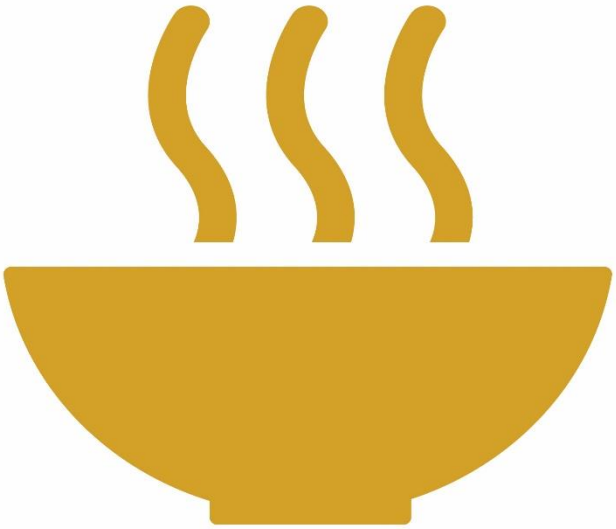

الهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة

الغاية 4.2 ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيّف مع تغير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس المتطرفة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسِّن تدريجيا نوعية الأراضي والتربة، بحلول عام 2030.

- شهدت المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة الى اجمالي المساحة المخصصة للزراعة في دولة الكويت استقراراً نسبياً خلال الفترة من 2012 وحتى 2016 وفقا لبيانات الإدارة المركزية للإحصاء، بحيث تراوحت بين 95.3% و96% تقريبا كما هو مبين بالشكل، والجدير بالذكر أنه تم اعتبار المساحة الزراعية المنتجة بالدونم هي المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة، وتشمل كلا من الأراضي المزروعة بالمحاصيل بالإضافة الى مساحات الأشجار والمراعي.

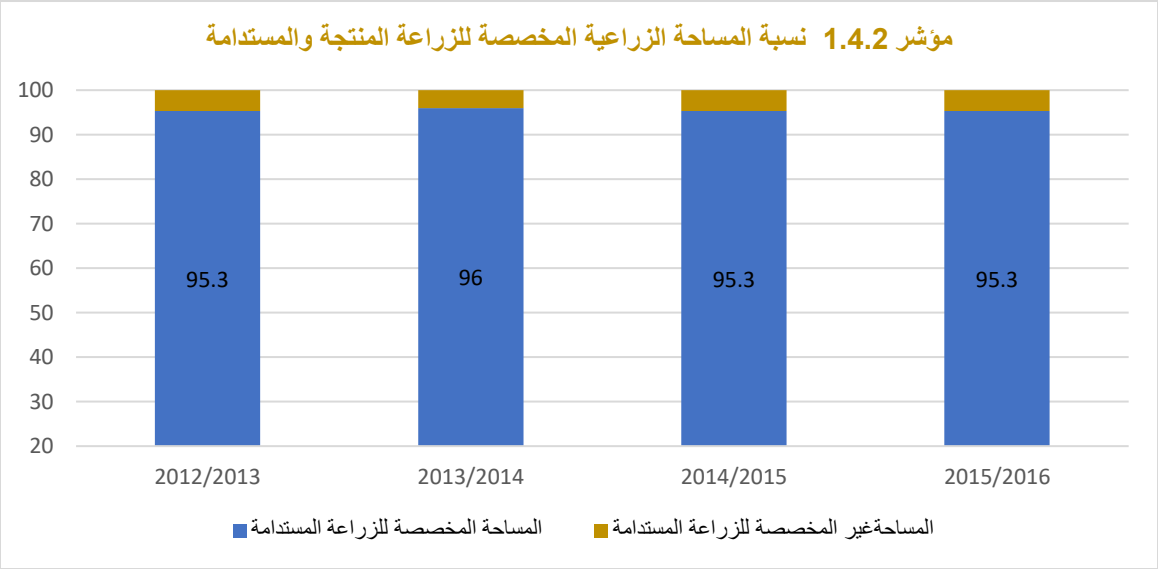

الغاية 5.2 الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات والمدجنة والأليفة وما يتصل بها من الأنواع البرية، بما في ذلك من خلال بنوك البذور والنباتات المتنوّعة التي تُدار إدارة سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وضمان الوصول إليها وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية وما يتّصل بها من معارف تقليدية بعدل وإنصاف على النحو المتفق عليه دوليا، بحلول عام 2020.

- تشير بيانات الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية لعام 2016 أن عدد السلالات المحلية المهددة بالانقراض في الثروة السمكية قد بلغ 7 سلالات، في مقابل 46 سلالة غير معرضة للخطر.

الغاية 2. ج اعتماد تدابير لضمان سلامة أداء أسواق السلع الأساسية ومشتقاتها وتيسير الحصول على المعلومات عن الأسواق في الوقت المناسب، بما في ذلك عن الاحتياطيات من الأغذية، وذلك للمساعدة على الحد من شدة تقلب أسعارها.

- تقوم الإدارة المركزية للإحصاء بإصدار بيانات شهرية وسنوية حول الرقم القياسي لأسعار المستهلك لمجموعة من السلع الأساسية، كما يتضح من الجدول التالي:

مؤشر 2.ج.1

مؤشر مفارقات أسعار الغذاء (الرقم القياسي لأسعار المستهلك لمجموعة الأغذية)

السنة	الرقم القياسي
2012	136.4
2013	141.9
2014	146.0
2015	150.9
2016	153.8

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء
سنة الاساس 2007

٣ الصحة الجيدة والرفاه

الهدف 3 - ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

حققت الكويت انجازات ضخمة في مجال الرعاية الصحية خلال السنوات الماضية، حيث استطاعت من خلال خطواتها الدؤوبة من تحقيق انجازات تقارن نسبيا بالمعايير الأوروبية في مجال الصحة والرعاية الصحية، وذلك انطلاقا من نظام الرعاية الاجتماعية والتعليم الذي وضع منذ الاستقلال في عام 1961، والذي ركز بشكل كبير على خدمات الرعاية الصحية.

- **الإطار المؤسسي لنظام الرعاية الصحية ما بعد الاستقلال**

قد دخل نظام الرعاية الصحية مرحلة جديدة باستقلال البلاد عام 1961م، حيث تحولت دائرة الصحة بالكويت إلى وزارة الصحة بعد إعلان الاستقلال وبدأت الوزارة بتكثيف جهودها لتطوير الخدمات الصحية بالبلاد وذلك من خلال: افتتاح مستشفى الصباح في عام 1962 م بناء المستشفيات العامة والتخصصية وإصدار القوانين المنظمة للعمل واستحداث الكوادر الفنية واستيراد كل ما يلزم من أجهزة ومعدات طبية حديثة.

- **الإطار التشريعي للخدمات الصحية**

قد عمدت دولة الكويت على تطوير نظام الخدمات الصحية فيها للمواطنين والوافدين، فقد كفل دستور الدولة حق المواطن في توفر خدمات صحية شاملة. وتقدم وزارة الصحة هذه الخدمات للكويتيين داخل أو خارج الدولة بالمجان كما تقدمها للمقيمين في السنوات الأخيرة برسوم رمزيـة.

نجد أن تلك الجهود جميعها تبلورت في زيادة جودة الخدمة الصحية بالدولة والتي انعكس جزء كبير منها في بعض مؤشرات الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة، كما سيتم عرضه في هذا الجزء من التقرير.

الغاية 1.3 خفض النسبة العالمية للوفيات النفاسية إلى أقل من 70 حالة وفاة لكل 000 100 مولود حي بحلول عام 2030.

- تشير البيانات الخاصة بوزارة الصحة أن دولة الكويت قد تجاوزت المتطلب الدولي حول النسبة الوفيات النفاسية إلى أقل من 70 حالة وفاة لكل 000 100 مولود حي بحلول عام 2030 ، سواء على المستوى المواطنين أو غير المواطنين، إذ يتضح من الجدول التالي أن عدد الوفيات النفاسية منخفض الى حد كبير بدولة الكويت، بحيث بلغ أعلى مستوياته في عام 2014 مسجلا عدد 7 حالات على مستوى الدولة (غير

مواطنين)، وعلى الرغم من ذلك لم يتجاوز معدل وفيات النفاسية 11.4 حالة لكل مائة ألف مولود في ذلك العام، وقد اتخذ هذ المعدل في التناقص حتى بلغ 3.4 حالة لكل مائة ألف مولود حي خلال عام 2016، بحيث لم تسجل عدد حالات وفاة نفاسية في هذا العام الا حالتين فقط (غير مواطن)، وذلك وفقا لبيانات وزارة الصحة.

مؤشر 1.1.3 معدل وفيات النفاسية (لكل مائة ألف مولود حي)

العام	مواطن		غير مواطن		اجمالي السكان	
	عدد	معدل	عدد	معدل	عدد	معدل
2012	1	2.9	0	0.0	1	1.7
2013	3	9.0	1	3.8	4	6.7
2014	0	0.0	7	26.3	7	11.4
2015	0	0.0	5	19.5	5	8.4
2016	0	0.0	2	7.9	2	3.4

- وعلى صعيد الاشراف الطبي على الولادات فتشير البيانات الخاصة بوزارة الصحة بدولة الكويت أن جميع حالات الولادات يشرف عليها أخصائيون صحيون مهرة، بنسبة 100% خلال الفترة من 2012 و2016.

- وفي مجال خفض معدلات الوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة إلى ما دون 25 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي، فتشير البيانات المتوفرة بأن هذا المعدل منخفض بالنسبة لدولة الكويت، حيث تراوح بين 9.0 و9.3 خلال عامي 2012 و2016.

مؤشر 1.2.3

معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة

السنة	مواطن	غير مواطن	جميع السكان
2012	8.3	10.0	9.0
2013	8.8	9.6	9.2
2014	8.3	9.6	8.8
2015	8.0	10.2	9.0
2016	8.9	9.8	9.3

- وفيما يتعلق بسعي جميع البلدان إلى بلوغ هدف خفض وفيات المواليد على الأقل إلى 12 حالة وفاة في كل 1000 مولود حي، تشير بيانات دولة الكويت أن هذا المعدل لم يتجاوز 6 حالات لكل ألف مولود حي بين عامي 2012 و2016، وقد شهد هذ المعدل انخفاضاً ملحوظا من 5.9 حالة الى 4.6 حالة خلال هذين العامين كما هو مبين بالشكل التالي:

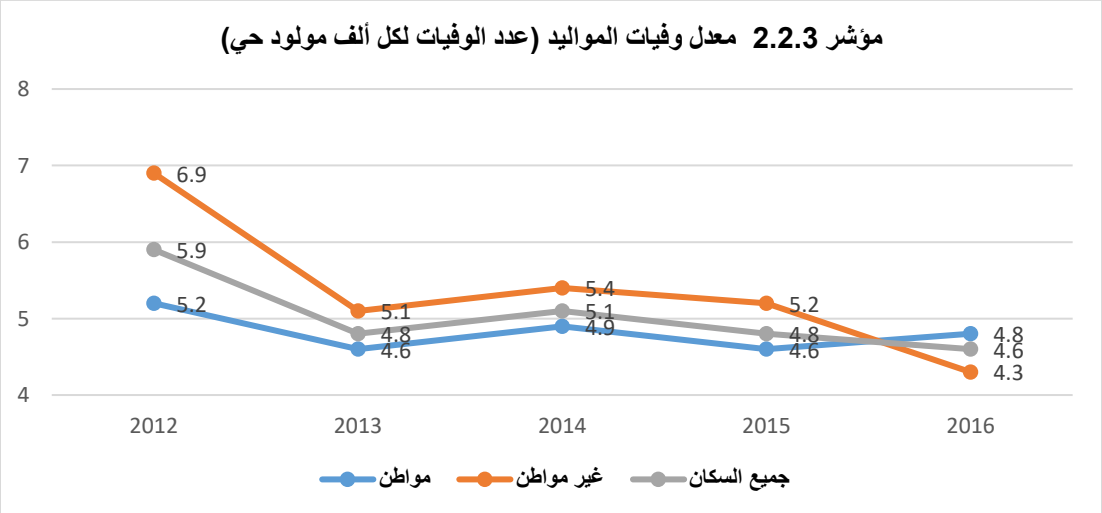

الغاية 3.3 وضع نهاية لأوبئة الإيدز والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة ومكافحة الالتهاب الكبدي الوبائي والأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المعدية الأخرى بحلول عام 2030.

- تشير بيانات وزارة الصحة بدولة الكويت أنه لم تسجل أي حالات للإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية في دولة الكويت خلال الفترة من عام 2012 وحتى 2016 باستثناء عام 2015، بحيث بلغ عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية في ذلك العام معدل (0.02) لكل ألف شخص غير مصاب من السكان. وعلى صعيد متصل لم تسجل أيضا أي حالات اصابة بالملاريا أو امراض التهاب الكبد الوبائي (ب) أو الأمراض المدارية المهملة داخل دولة الكويت خلال الفترة نفسها.

الغاية 4.3 تخفيض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث من خلال الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة والسلامة العقليتين بحلول عام 2030.

- تشير البيانات المتوفرة إلى انخفاض معدل الوفيات الناتجة عن أمراض الجهاز الدوري الدموي، وأيضا وفيات الناجمة عن أمراض السرطان، وكذلك الأمراض التنفسية المزمنة لكل مائة ألف من السكان خلال الفترة من 2013 و2016 على مستوى دولة الكويت.

- في المقابل ارتفع معدل الوفيات الناتجة عن داء السكري من 3.5 حالة لكل مائة ألف من السكان خلال عام 2013 الى 9.3 حالة لكل مائة ألف من السكان خلال عام 2016، مدفوعة بزيادة لهذا المعدل بين المواطنين خلال تلك الفترة، وذلك كما يوضحه الجدول التالي:

□

مؤشر 1.4.3

معدل الوفيات الناجمة عن أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان وداء السكري والأمراض التنفسية المزمنة

(عدد حالات الوفاة بهذه الامراض لكل مائة ألف من السكان)

الجنسية	السنة	2013	2014	2015	2016
		معدل (عدد حالات الوفاة بهذه الامراض لكل 100000 من السكان)			
مواطن	* أمراض الجهاز الدوري الدموي	95.8	79.7	84.2	87.8
	السرطان	39.0	37.8	38.9	35.6
	داء السكري	7.9	7.1	7.7	22.3
	الأمراض التنفسية المزمنة	1.5	1.7	1.1	1.1
غير مواطن	* أمراض الجهاز الدوري الدموي	48.7	45.7	47.4	48.6
	السرطان	11.2	11.6	12.2	11.8
	داء السكري	1.5	1.4	1.2	3.6
	الأمراض التنفسية المزمنة	0.5	0.3	0.5	0.6
جميع السكان	* أمراض الجهاز الدوري الدموي	63.5	56.3	58.8	60.6
	السرطان	19.9	19.8	20.5	19.0
	داء السكري	3.5	3.1	3.2	9.3
	الأمراض التنفسية المزمنة	0.8	0.7	0.7	0.7

والجدير بالذكر أن وفيات أمراض الجهاز الدوري الدموي تمثل النسبة والعدد الأكبر للوفيات في دولة الكويت مقارنة بالوفيات الناجمة عن كلا من السرطان وداء السكري والأمراض التنفسية المزمنة، وذلك كما يتضح من الشكل التالي:

مؤشر 1.4.3 معدل الوفيات الناجمة عن أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان وداء السكري والأمراض التنفسية المزمنة

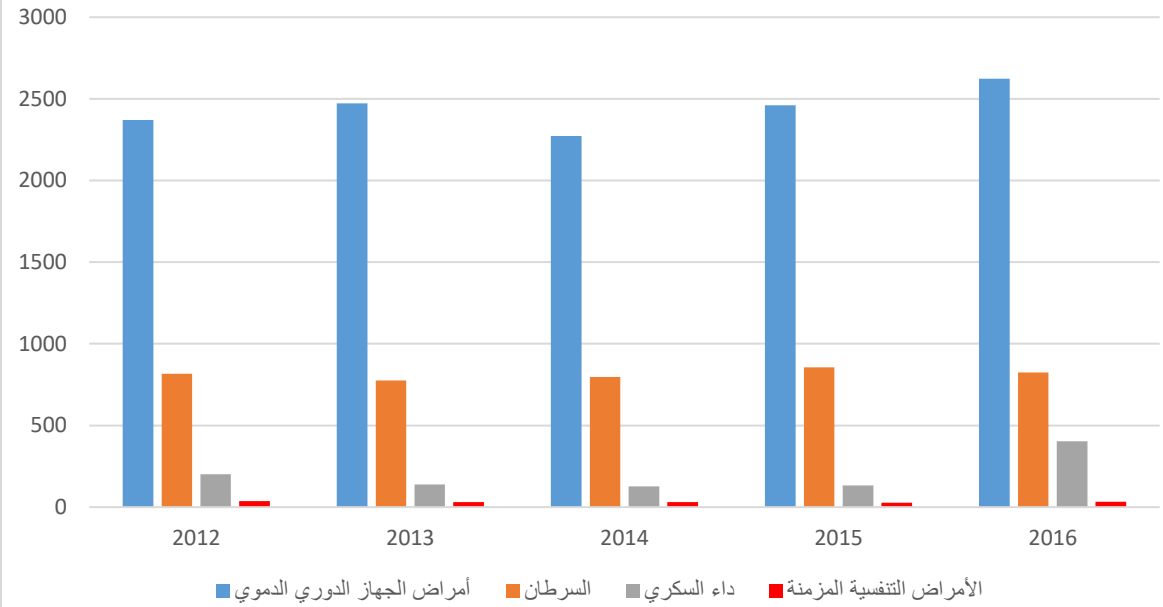

- تشـــير البيانات إلى انخفاض معدل حالات الانتحار لكل مائة ألف شـــخص في دولة الكويت، بحيث لم يتعدى 0.5 حالة لكل 100 ألف من الســـكان خلال الفترة من 2013 الى 2016 كما هو مبين بالجدول، وتجدر الإشـــارة في هذا المؤشـــر الى ارتفاع عدد حالات الانتحار بين غير المواطنين عنها بالنســـبة للمواطنين.

مؤشر 2.4.3

معدل الوفيات الناجمة عن الانتحار (معدل الانتحار لكل 100الف من السكان)

الجنسية	2013	2014	2015	2016
مواطن	0.1	0.7	0.5	0.4
غير مواطن	0.4	0.5	0.3	0.4
المجموع	0.3	0.5	0.4	0.4

الغاية 6.3: خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور إلى النصف بحلول عام 2020

- سـجلت معدلات الوفيات الناجمة عن إصـابات المرور على الطرق انخفاضـاً في دولة الكويت بين عامي 2012 و2016، اذ بلغ المعدل 12.8 حالة وفاة لكل مائة ألف شخص من السكان في عام 2012 وانخفض الى 10.7 حالة عام 2016، والجدير بالذكر أن هذا المعدل قد بلغ أعلى مسـتوى له خلال الفترة سـالفة الذكر خلال عام 2015 كما بالشكل التالي:

جدول 1.6.3
معدل الوفيات الناتجة عن إصابات المرور على الطرق

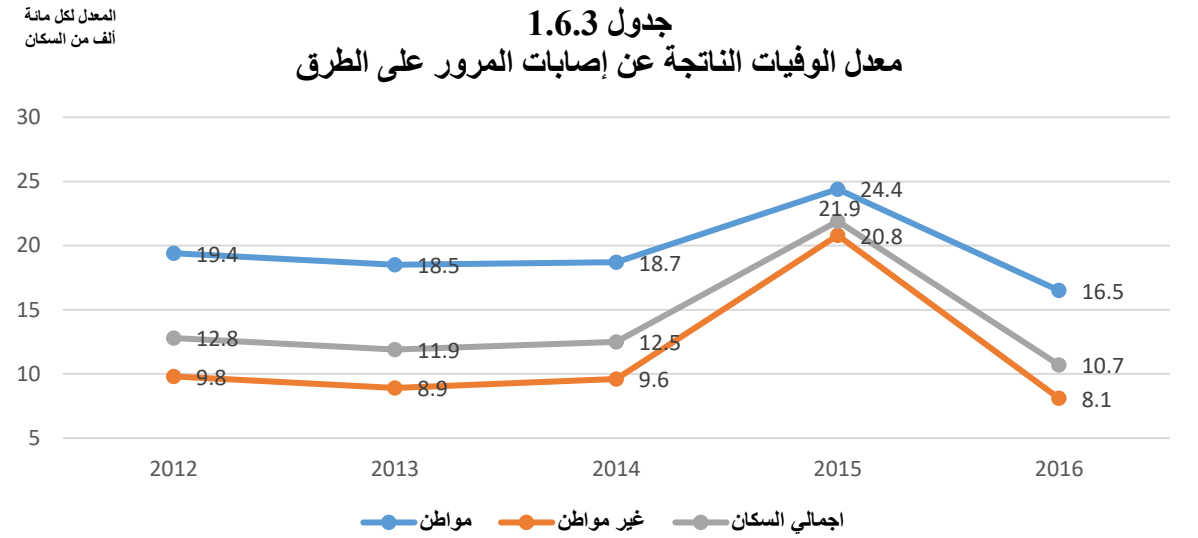

الغاية 7.3 ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك خدمات ومعلومات تنظيم الأسرة والتوعية الخاصة به، وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية بحلول عام 2030.

- تشير البيانات الى وجود حالة من التذبذب في معدل حالات الولادة لكل ألف فتاة في الفئة العمرية 10-14 سنة وكذلك من 15-20 سنة، ولكن يغلب عليهما الانخفاض بوجه عام خلال الفترة من 2012 وحتى 2016، وذلك كما في الجدول التالي، حيث انخفض العدد الإجمالي للولادات لدى المراهقات في الفئة الأولى (10-14 سنة) من 5 حالات خلال عام 2012 الى 3 حالات فقط خلال عام 2016، وكذلك انخفضت الحالات في الفئة الثانية (15-20 سنة) من 769 الى 630 خلال هذين العامين.

مؤشر 2.7.3 معدل الولادات لدى المراهقات لكل ألف امرأة في الفئات العمرية (14-10و19-15 سنة)

فئات العمر	مواطنة		غير مواطنة		الجملة	
	14-10	20-15	14-10	20-15	14-10	20-15
2013	0.05	6.63	0.00	6.52	0.3	6.59
2014	0.07	6.04	0.02	9.09	0.05	7.23
2015	0.04	5.53	0.02	9.52	0.03	7.09
2016	0.03	3.97	0.02	9.14	0.02	5.97

الغاية 8.3 تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الجيّدة والفعالة والميسورة التكلفة.

- بلغت نسبة تغطية الخدمات الصحية الأساسية 100% بدولة الكويت خلال الفترة محل البحث وذلك فيما يتعلق بكلا من:
  - الصحة الإنجابية.
  - صحة الأم والوليد.
  - صحة الطفل.
  - الأمراض المعدية.
  - الأمراض غير المعدية.
  - القدرة على تقديم الخدمات الصحية.
  - قدرة السكان الوصول إلى الخدمات الصحية.

- هذا بالإضافة الى وجود تغطية شاملة لجميع السكان بالتأمين الصحي أو النظام الصحي أي بنسبة 100% بما تكفله القوانين واللوائح الصحية بدولة الكويت.

الغاية 9.3 الحد بدرجة كبيرة من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرّض للمواد الكيميائية الخطرة وتلويث وتلوّث الهواء والماء والتربة بحلول عام 2030.

- تشير البيانات أنه لم تسجل أي حالة من حالات الوفاة بدولة الكويت ناتجة عن تلوث الهواء في الأسرة المعيشية وفي المحيط خلال الفترة من 2012 وحتى 2018، وكذلك لم تسجل حالات وفاة ناتجة عن المياه غير المأمونة وخدمات الصرف الصحي غير المأمونة والافتقار الى المرافق الصحية.

- على صعيد متصل بلغ معدل الوفيات المنسوب الى التسمم غير المتعمد في دولة الكويت نحو 1.6 حالة لكل مائة ألف شخص خلال عام 2016 وذلك مدفوعاً بارتفاع هذا المعدل بين غير المواطنين كما هو مبين في الجدول التالي:

مؤشر 3.9.3

معدلات الوفيات المنسوب الى التسمم غير المتعمد (المعدل حالة وفاة ناتجة عن التسمم لكل 100 ألف من السكان)

السنة	مواطن	غير مواطن	معدل
2013	0.2	1.5	1.1
2014	0.8	2.2	1.8
2015	0.2	2.4	1.7
2016	0.5	2.2	1.6

الغاية 3.ج زيادة التمويل في قطاع الصحة وتوظيف القوى العاملة في هذا القطاع وتطويرها وتدريبها واستبقائها في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، زيادة كبيرة.

- تشير البيانات أن كثافة العاملين بقطاع الصحة في دولة الكويت قد شهد ارتفاعاً خلال الفترة من 2012 وحتى 2016، بحيث بلغ 10.10 عامل لكل 1000 من السكان عام2016 مقارنة مع 8.77 عامل لكل 1000 من السكان عام 2013، وذلك نتيجة لزيادة كثافة العاملين من الصيادلة والهيئة التمريضية.

مؤشر 3.ج.1

معدل كثافة الأخصائيين الصحيين وتوزيعهم (عدد العاملين في المجال الصحي لكل 1000 شخص)

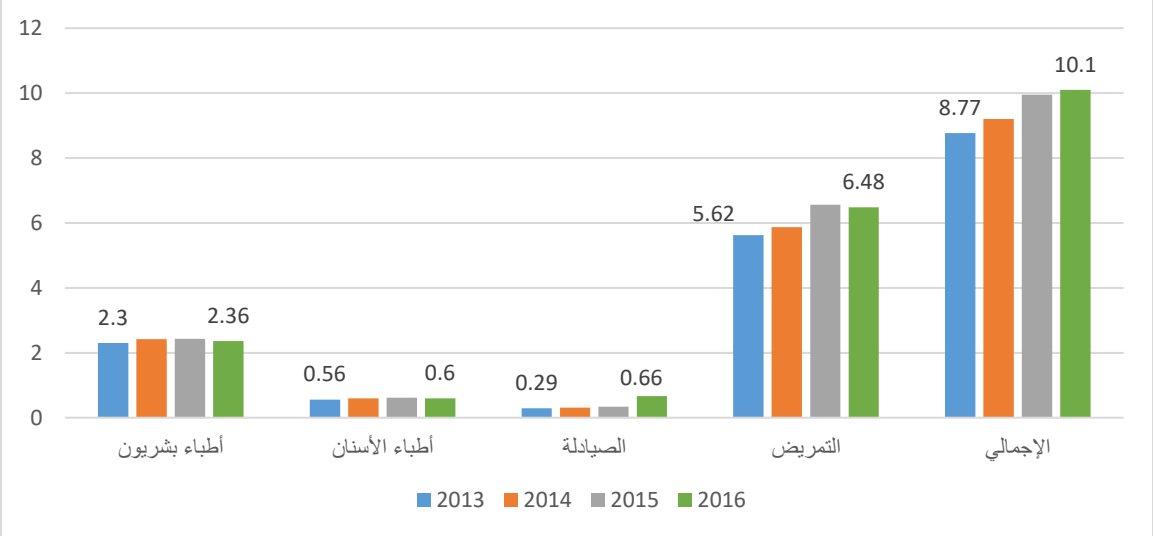

٤ التعليم الجيد

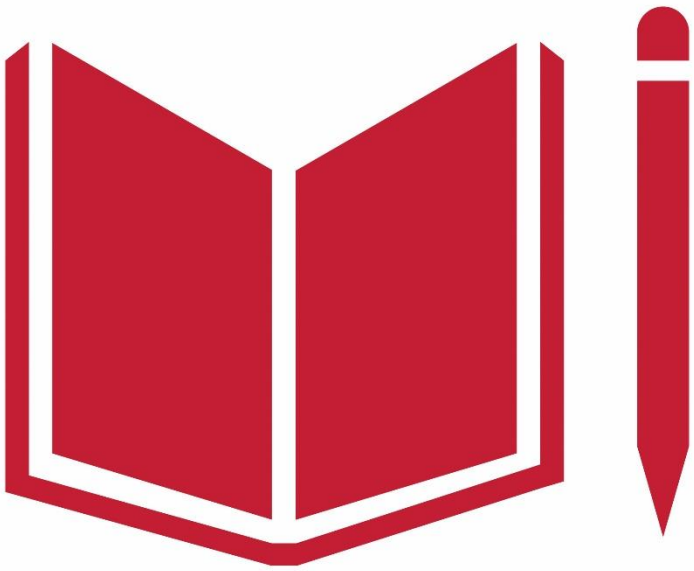

الهدف 4 - ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

تحرص دولة الكويت على توفير مكان لكل فرد في مراحل التعليم المختلفة ابتداءا من مرحلة رياض الأطفال وحتى المرحلة الثانوية، وذلك ايماناً منها بما يمثله التعليم من ركيزة أساسية للتنمية البشرية، حيث يعنى برأس المال البشري الذي يعتبر أهم عناصر هذه التنمية، ويركز هذا الجزء من التقرير على المؤشرات الخاصة بالهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة والذي ينص على ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع، والجدير بالذكر أن البيانات المتوفرة حتى تاريخه حول مؤشرات هذا الهدف مازالت ضئيلة للغاية كما هو مبين:

الغاية 2.4 ضمان أن تتاح لجميع البنات والبنين فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام 2030.

- على صعيد معدل المشاركة في التعلم المنظم (قبل سنة واحدة من السن الرسمية للالتحاق بالتعليم الابتدائي)، بحسب الجنسية ونوع الجنس خلال عام 2017/2016، فقد بلغ هذا المعدل على المستوى الإجمالي 94.0%، ويرتفع هذا المعدل بين المواطنين عنه لغير المواطنين، وللإناث بوجه عام عن الذكور.

مؤشر2.2.4 معدل المشاركة في التعلم المنظم

(قبل سنة واحدة من السن الرسمية للالتحاق بالتعليم الابتدائي)، بحسب الجنسية ونوع الجنس خلال عام 2017/2016

الجنسية	النوع الاجتماعي	معدل
مواطن	ذكور	97.7
	إناث	96.8
	جملة	97.3
غير مواطن	ذكور	85.9
	إناث	96.9
	جملة	90.7
المجموع	ذكور	91.6
	إناث	96.9

الجنسية	النوع الاجتماعي	معدل
	جملة	94.0

الغاية 4.أ بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف للجميع.

- هناك أهمية كبيرة للتعرف على المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف للجميع، وتشير البيانات المتوفرة عن دولة الكويت خلال الفترة من 2012 وحتى 2016 في هذا الشأن أن **100٪ من المدارس بدولة الكويت تحصل على:**
  - **الطاقة الكهربائية.**
  - **شبكة الانترنت لأغراض التعليم.**
  - **مرافق صحية أساسية لكل جنس على حدة.**
  - **مرافق أساسية لغسل الأيدي.**

مؤشر 1.أ.4

نسبة المدارس التي تحصل على: (1) الطاقة الكهربائية، (2) شبكة الانترنت لأغراض التعليم، (3) أجهزة الكمبيوتر لأغراض التعليم، (4) بنية تحتية ومواد مناسبة للطلاب المعاقين، (5) مرافق صحية أساسية لكل جنس على حدة، (6) مرافق أساسية لغسل الأيدي (بحسب تعريفات مؤشرات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع: WASH)

البيان	2012	2013	2014	2015	2016	2017
توفر طاقة كهربائية	100%	100%	100%	100%	100%	100%
توافر انترنت لأغراض التعليم	100%	100%	100%	100%	100%	100%
توفر أجهزة كمبيوتر لأغراض التعليم*	100%	100%	100%	100%	100%	100%
بنية تحتية ومواد ملائمة للمعاقين	....	....	....	....	....	....
مرافق صحية أساسية لكل جنس على حدة	100%	100%	100%	100%	100%	100%
مرافق أساسية لغسل الأيدي	100%	100%	100%	100%	100%	100%

المصدر: وزارة التربية خلال اجتماع رسمي مع الإدارة المركزية للإحصاء.

*التعليم الحكومي فقط

(....) بيانات غير متوفرة.

05 المساواة بين الجنسين

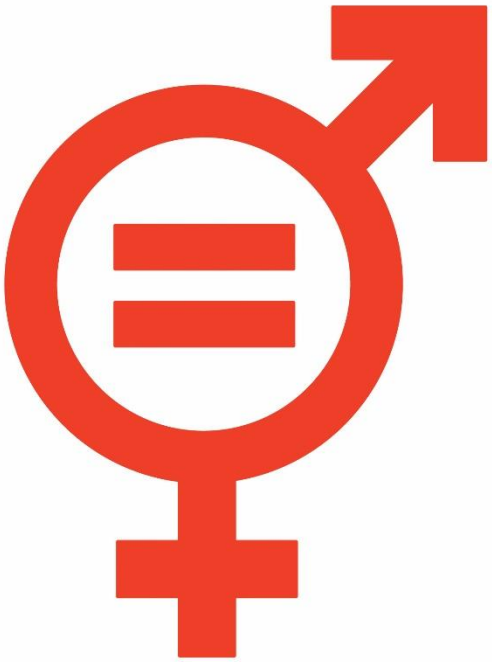

الهدف 5 - تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات

إيماناً من المجتمع الدولي بالدور الهام الذي تمثله المرأة في المجتمع وضـــعت العديد من الاتفاقيات التي تضـمن لها الحقوق والمقومات الأسـاسـية اللازمة، والتي منها اتفاقية القضـاء على جميع أشـكال التمييز ضـــد المرأة التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 18 كانون الأول/ ديســمبر 1979، وتضـــمنت هذه الاتفاقية جملة من المواد التي تحظر وتمنع وتحرم أي شـكل من أشـكال التمييز العنصـري أو التقييد لحرياتها وحقوقها أو حتى ما يحبط أو يضعف من قدراتها على التمتع بالحقوق التي تكفلها لها الاتفاقية.

الغاية 1.5 القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان.

ولما كانت دولة الكويت قد انضمت الي اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بموجب المرسوم الأميري رقم 24 لسـنة 1994, وحيث أن الاتفاقيات التي تُصـدق عليها دولة الكويت تصـــبح من تاريخ انفاذها جزءً لا يتجزأ من التشـــريعات الكويتية الوطنية، يُضـــم إلى المنظومة القانونية الداخلية لدولة الكويت، ومن ثم يكون على جميع هيئات ومؤسـسـات الحكومة والأفراد، الالتزام بأحكامها، ليس هذا فقط بل أن القضـــاء الكويتي يكون على عاتقه كفالة احترامها وحمايتها.

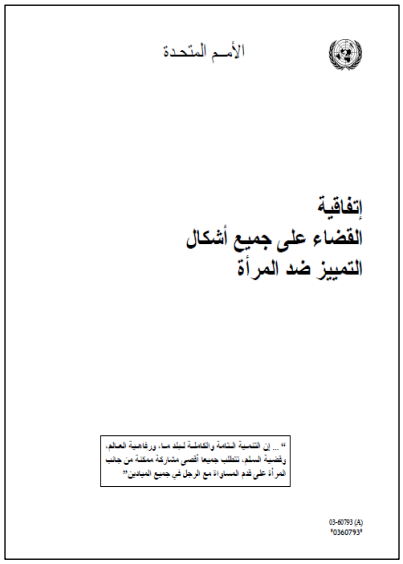
الأمم المتحدة

إتفاقية
القضاء على جميع أشكال
التمييز ضد المرأة

"... إن التنمية الشاملة والكاملة لبلد ما، ورفاهية العالم، وقضية السلم، تتطلب جميعا أقصى مشاركة ممكنة من جانب المرأة على قدم المساواة مع الرجل في جميع الميادين"

03-60793 (A)
0360793

وتأتي هذه الإلزامية القانونية الوطنية، اســتناداً إلى نص المادة رقم (70) من دســتور دولة الكويت، والتي تنص على أنه " يُبرم الأمير المعاهدات بمرسـوم ويبلغها مجلس الأمة فوراً مشـفوعة بما يتناسـب من البيان، وتكون للمعاهدة قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها في الجريدة الرسمية ... ".

وتجدر الإشـارة إلى أن منهجية دولة الكويت، في نبذ العنصـرية والتمييز العنصـري، والعدل إعمالاً للآية القرآنية الكريمة (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثي وجعلناكم شـــعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير) (الحجرات:13). خاصـة وأن الشريعة الإسـلامية تعد مصـدراً رئيسياً لقواعد ونصوص الدستور الكويتي، بحسب ما نصت عليه المادة رقم (2) من الدستور.

- أرست المادة رقم (29) من الدستور المبدئ العام في مناهضة العنصرية، حين رسخت وأسست قواعد وأطر المساواة ومناهضة التمييز وإعلاء الكرامة الإنسانية، حيث نصت على أن "الناس سواسية في الكرامة الإنسانية وهم متساوون لدي القانون في الحقوق والواجبات العامة لا تمييز ببينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين".
- كما جاءت المادة رقم (7) من دستور دولة كويت، لتنص على أن "العدل والحرية والمساواة دعامات المجتمع، والتعاون والتراحم صلة وثقى بين المواطنين".

- وقد أشارت المذكرة التفسيرية دولة الكويت في تفسيرها لنص المادة (29)، إلى أن هذه المادة قد نصت على مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات بصفة عامة، وأنها خصت بالذكر أهم تطبيقات هذا المبدأ بقولها "لا تمييز ببينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين" أو اللون أو الثروة"، برغم من ورود مثلا هذه العبارة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وذلك لأن شبهة التفريق العنصري لا وجود لها في البلاد، فضلاً عن كفاية نص المادة في دفع هذه الشبهة، كما أن التفريق بين الناس بسبب الثروة، أمر منتف بذاته في المجتمع الكويتي، فلا حاجة للنص على نفيه بحكم خاص.
- تتمتع المرأة في الإسلام بحقوق تعادل ما هو على عاتقها من واجبات جمة في المجتمع، وفي هذا يقول المولي عز وجل في محكم كتابه: "ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف" (البقرة-228).
- وعن المساواة بين الرجل والمرأة، أستخدم المشرع الدستوري الكويتي صيغة عامة للمكلفين بأحكامه دون أدني تفرقة بين الأجناس أو الألوان والأديان أو حتى اللغات.

وفي سياق متصل وتأكيداً على مبدأ المساواة فلقد ساوى الدستور الكويتي بين جميع المواطنين أمام القانون في الحقوق والواجبات، لذلك جاءت القوانين الكويتية ملتزمة بتلك المبادئ فعلى سبيل المثال أكد القانون رقم 16 لسنة 1960 الخاص بإصدار قانون الجزاء على مبدأ المساواة في تطبيق أحكامه حيث نصت المادة 11 على سريان أحكامه على كل شخص يرتكب في إقليم الكويت جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه، كما يُطبق مبدأ المساواة في تقلد الوظائف العامة والعمل وحرية اختياره والحق في التعليم والرعاية الصحية والانتقال والإقامة واختيار مكان السكن وغيرها، كذلك حظرت المادة 31 من الدستور القبض على إنسان أو حبسه أو تفتيشه أو تحديد إقامته أو تقييد حريته في الإقامة أو التنقل إلا وفق القانون.

- أما بالنسبة للتأكيد على تمتع المرأة بالأهلية القانونية مماثلة لأهلية الرجل فإن أحكام القانون المدني جاءت متفقة مع تلك المبادئ ومقررة أن شخصية الإنسان تبدأ بتمام ولادته حياً وتنتهي بوفاته (المادة 9 من

القانون المدني) ونص أيضـــاً في مادته رقم 84 على أن كل شـــخص أهل للتقاعد ما لم يقرر القانون عدم أهليته أو ينتقص منها.

- وبينت المادة 96 من القانون المدني أن كل شـخص بلغ سـن الرشـد يكون كامل الأهلية لأداء التصـرفات القانونية، وسن الرشد حسب القانون هي إحدى وعشرون سنة ميلادية كاملة، ويستمر من بلغ سن الرشد مكتمل الأهلية ما لم يطرأ عليها عارض يخل بها.
- ويتضـــح من هذا أن أحكام القانون المدني قد جاءت عامة ومجردة دون أية تفرقة أو تمييز بين الرجل والمرأة كما لم تتضـــمن أية قيود على الأهلية القانونية للمرأة بســـبب الزواج أو صـــلة القربى ومن ثم إذا بلغت المرأة سـن الرشـد حسـب القانون فهي تملك كافة الحقوق والتصـرفات القانونية التي قررها القانون المدني وغيره من القوانين النافذة كما تملك إدارة أموالها وأملاكها وشـؤونها الخاصـــة دون قيد أو شـــرط يحد أو يحول دون أهليتها في ذلك.
- وينظم إجراءات التقاضـــي أمام المحاكم الكويتية على اختلاف درجاتها القانون رقم 38 لســـنة 1980 الخاص بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية والقانون رقم 17 لسنة 1960 الخاص بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية واللذان تســـري أحكامها على جميع المتقاضـــين لا فرق في ذلك بين الرجال والنساء.

وجديراً بالذكر قيام وزارة العدل بإصدار القرار الوزاري رقم 463 لسنة 2016 بإنشاء لجنة تختص في تذليل كافة العقبات التي تواجه المرأة العاملة بالوزارة والجهات التابعة لها أو المرأة المترددة عليها، وتقديم مقترحاتها وتوصـــياتها وتقاريرها إلى الوزير بصـــفة فورية، علماً بأن جميع أعضـــاء اللجنة من داخل قطاع الوزارة ومن المجتمع المدني من فئة الإناث فقط.

نهضـت مؤسـسـات دولة الكويت في دعم مشـاركة المرأة في سـلك القضـاء، وعليه أصـدر المجلس الأعلى للقضاء الكويتي قراره رقم 2013/14 بتاريخ 2013/5/20 بقبول عدد 22 امرأة متقدمة من أصل 62 مقبولاً. ويمر المتقدمون المقبولون بدورة تدريبية في معهد الكويت للدراسـات القضـائية والقانونية للعمل فيما بعد في النيابة العامة والقضاء الكويتي.

وتأكيداً على جهود دولة الكويت في النهوض بالمرأة لما أثبتته من جدارة في أداء المهام المناط إليها بها صدر إعلان وزارة العدل بتاريخ 22 أكتوبر 2017 عن حاجتها لشغل وظيفة باحث قانوني مبتدئ (ذكور ـ إناث) تمهيدا للالتحاق بوظيفة (وكيل نيابة).

الغاية 2.5 القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال.

- تشـير بيانات دولة الكويت أن النسـاء والفتيات الاتي تعرضـن للعنف خلال الفترة من 2013 وحتى 2016 ضـئيل، وقد لوحظ وجود اتجاه عام لتناقص هذا العدد سـواء من المواطنين أو غير المواطنين خلال هذه الفترة، وذلك كما يتضح من الدول التالي ووفقاً لبيانات وزارة العدل الكويتية:

مؤشر 1.2.5

نسبة النساء المعاشرات والفتيات في الخامسة عشرة وما فوق اللاتي تعرضن لعنف بدني أو جنسي أو نفسي من قبل عشير حالي أو سابق خلال الاثني عشر أشهراً السابقة مصنفة بحسب شكل العنف والعمر- جميع السكان

الجنسية	الفئة العمرية	2013	2014	2015	2016	2017
مواطنة	حدث	14	30	23	16	18
	غير حدث	46	83	62	61	41
	اجمالي المواطنات	60	113	85	77	59
غير مواطنة	حدث	34	39	41	33	25
	غير حدث	129	130	121	111	89
	اجمالي غير المواطنات	163	169	162	144	114
الإجمالي العام		223	282	247	221	173

الغاية 3.5 القضـاء على جميع الممارسـات الضـارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث).

- ما هو متوفر في بيانات دولة الكويت بالنسبة للمؤشر 1.3.5 "نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين 20 و24 عاماً واللاتي تزوجن أو ارتبطن بقرين قبل أن يبلغن 15 عاماً و18 عاماً " وفقا لبيانات وزارة العدل هو عدد المتزوجات في الفئة العمرية تحت 15 سنة او من 15 الى 19 سنة سنويا فقط، (عدد المتزوجات خلال العام) نظراً لكون هذا المؤشر يحتاج الى بيانات مسحية.
- وفي هذا الصـدد تشـير بيانات الدولة الى تضـاؤل نسـبة المتزوجات تحت 15 سـنة بشـكل عام خلال الفترة 2012 الى 2016، وبشـكل تدريجي الى أن وصـلت لمسـتوى الصـفر خلال نهاية الفترة سـواء بالنسبة للمواطنين أو غير المواطنين، كما في الجدول التالي:

نسبة النساء المتزوجات تحت 15 عاما الى اجمالي المتزوجات خلال الفترة من 2012_2016

العام	مواطنة	غير مواطنة	اجمالي السكان
2012	0.4	0.55	0.42
2013	0	0.00	0
2014	0	0.02	0.01
2015	0	0	0
2016	0	0	0

وعلى صعيد متصل، فقد سجلت نسبة المتزوجات من 15- 19 عاماً انخفاضا ملحوظاً من إجمالي المتزوجات سواء بالنسبة للمواطنين أو غير المواطنين خلال الفترة نفسها، وذلك كما يتضح من الشكل التالي:

نسبة النساء المتزوجات من 15_19 عاما الى اجمالي المتزوجات خلال الفترة من 2012_2016

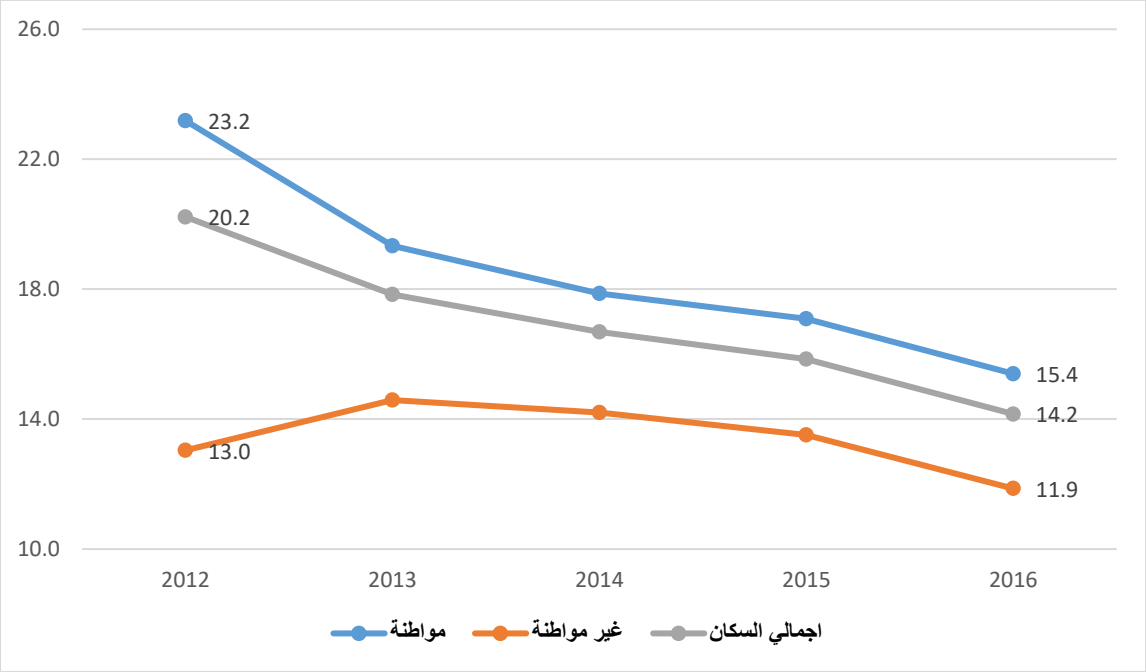

الغاية 5.5 كفالة المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة وفرصها المتساوية مع الرجل في شغل المناصب القيادية على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة.

- تشـــير البيانات الى أن نســـبة المقاعد التي تشـــغلها النســـاء في البرلمان الكويتي (أعضـــاء البرلمان بالإضافة الى أعضاء الحكومة[1]) بلغت نحو 3.13 % من اجمالي المقاعد، كما تشير البيانات المتوفرة **أن أعداد النساء في** المناصب الإدارية بالدولة في **تزايد** حيث ارتفع من نحو 40 الى 55 خلال عامي 2012 و2016.

الغاية 5.أ القيام بإصلاحات لتخويل المرأة حقوقا متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصـــرّف في الأراضـــي وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقًا للقوانين الوطنية.

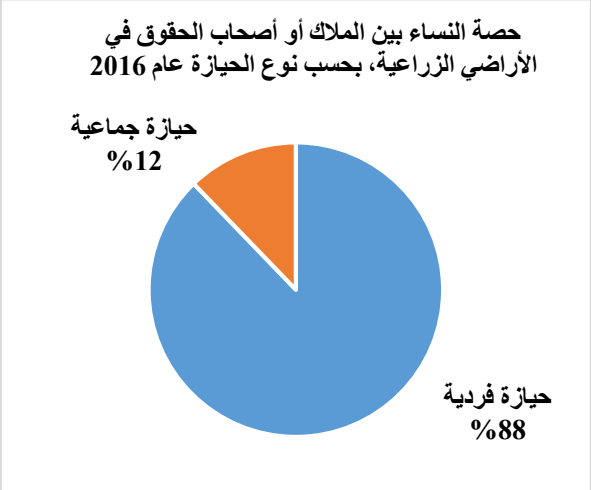

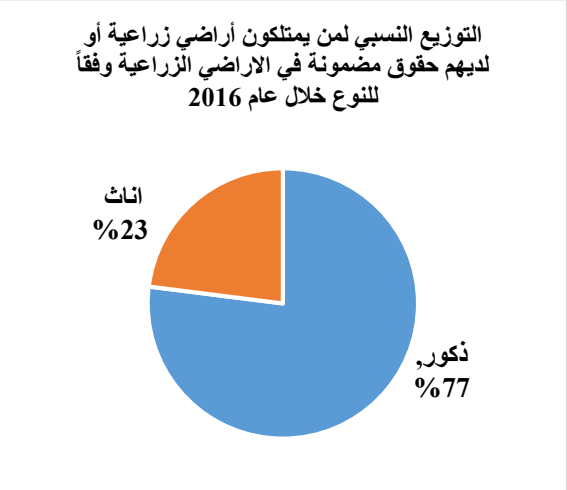

[1] مع ملاحظة أن عدد الأعضاء لا يشمل سمو رئيس مجلس الوزراء في هذا المؤشر

٦ المياه النظيفة والنظافة الصحية

الهدف 6 - ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة

يعد الحصـــول على المياه النقية أحد أهم المتطلبات للفرد في جميع انحاء العالم بجانب وجود خدمات للصـرف الصـحي، واعادة تدويرها والاستفادة منها في حالة شح المياه في مجال الزراعة أو التصـنيع، وفيما يلي يتناول هذا الجزء من التقرير بعض المؤشـــرات المتوفرة والتي تعكس ضـــمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.

الغاية 1.6 تحقيق هدف حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة بحلول عام 2030.

- تشـــير بيانات وزارة الكهرباء والماء خلال الفترة من 2012 وحتى 2016 أن 100% من الســـكان بالدولة يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة.

الغاية 2.6 تحقيق هدف حصـول الجميع على خدمات الصـرف الصـحي والنظافة الصـحية ووضـع نهاية للتغوط في العراء، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النسـاء والفتيات ومن يعيشـون في ظل أوضـاع هشـة، بحلول عام 2030.

- كما بلغت نسبة السكان الذين يستفيدون من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي، بما فيها مرافق غسل اليدين بالماء والصابون نحو 100% خلال الفترة من 2012-2016.

الغاية 3.6 تحســـين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث ووقف إلقاء النفايات والمواد الكيميائية الخطرة وتقليل تسرّبها إلى أدنى حد، وخفض نسبة مياه المجاري غير المعالجة إلى النصف، وزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام المأمونة بنسبة كبيرة على الصعيد العالمي، بحلول عام 2030.

- وفقا لبيانات وزارة الأشغال العامة فإن نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة بطريقة آمنة قد ارتفعت خلال الفترة من 78.1% عام 2012 الى 87.1% عام 2016، مدفوعة بالزيادة في كمية المياه المعالجة ثلاثيا، ويوضح الجدول التالي نسب المعالجة الثلاثية والرباعية والاجمالية وتطورها خلال تلك الفترة:

مؤشر 1.3.6 نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة بطريقة آمنة

السنة	نسبة المياه المعالجة ثلاثيا	نسبة المياه المعالجة رباعيا	نسبة اجمالي مياه الصرف المعالجة
2012	85.9	73.1	78.1
2013	93.3	76.2	83.7
2014	82.4	75.5	78.7
2015	93.8	77.8	85.3
2016	98.2	77.1	87.1

الغاية 4.6 زيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات زيادة كبيرة وضمان سحب المياه العذبة وإمداداتها على نحو مستدام من أجل معالجة شح المياه، والحد بدرجة كبيرة من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه، بحلول عام 2030.

- بمراجعة بيانات وزارة الكهرباء والماء حول كفاءة استخدام المياه خلال الفترة بين عامي 2012 و2015، اتضح أن هناك زيادة في كفاءة استخدام المياه على مستوى الدولة خلال تلك الفترة، اذ يشير الجدول التالي أنه باتخاذ سنة 2012 سنة أساس (100%) وكمية استهلاك قدرها 26144 جالون للفرد/سنة، فقد بلغ معدل الاستهلاك لسنة 2013 (25361 جالون/ سنة) للفرد وسجل التغير في كفاءة استخدام 97% بمعدل كفاءة قدرها 3%، وارتفع معدل الكفاءة تدريجيا حتى بلغ 15.1% عام 2016.

مؤشر 1.4.6 التغير في كفاءة استخدام المياه عل مدى فترة من الزمن

السنة	نسبة استهلاك المياه ٪	التغير في كفاءة استخدام المياه ٪
2012	100	–
2013	97.0	3.00
2014	86.7	13.3
2015	84.1	15.9
2016	84.9	15.1

- تم رصـــد بيانات جزئية من قبل وزارة الكهرباء والماء حول مؤشـــر 2.4.6 (معدل الضـــغط على استهلاك المياه: معدل سحب المياه النقية بالنسبة الى مصادر المياه النقية المتوفرة) والتي تشير فقط الى معدل الضـــغط على اســـتهلاك المياه من محطات التقطير، وقد تبين انخفاض هذا المعدل من 76.7% عام 2012 الى 69% عام 2016.

مؤشر 2.4.6

معدل الضغط على استهلاك المياه خلال الفترة من 2012 الى 2016

السنة	معدل الاستهلاك اليومي (مليون جالون امبراطوري)	القدرة الانتاجية اليومية لمحطات التقطير (مليون جالون امبراطوري/ يوم)	معدل ٪
2012	382.2	498.1	76.7
2013	385.6	498.1	77.4
2014	397.9	528.1	75.3
2015	411.3	528.1	77.9
2016	430.8	624.3	69.0

تم احتساب المؤشر كنسبة للمعدل اليومي لإجمالي الاستهلاك من القدرة الإنتاجية لمحطات التقطير.

الغاية 5.6 تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه على جميع المســـتويات، بما في ذلك من خلال التعاون العابر للحدود حسب الاقتضاء، بحلول عام 2030.

- تشير بيانات كلا من وزارة الكهرباء والماء فيما يخص المياه النقية وقليلة الملوحة، ووزارة الاشغال بالنســـبة للمياه المعالجة، أن درجة تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية، قد بلغت 80% على ســـلم (صفر - 100) خلال الفترة من 2012 وحتى 2016.

٧ طاقة نظيفة وبأسعار معقولة

الهدف 7 - ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة

تحرص دولة الكويت دوماً، على توفير الطاقة للجميع، ويتضح ذلك من خلال المؤشرات التي سيتناولها هذا الجزء من التقرير على النحو التالي:

الغاية 1.7 ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بحلول عام 2030

- تشير البيانات المتوفرة من خلال وزارة الكهرباء والماء أن نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء في الدولة بلغت نحو 100% خلال السنوات من 2012 وحتى 2016، كما تشير البيانات أيضا أن جميع السكان يعتمدون على الوقود والتكنولوجيا النظيفين في المنازل بنسبة 100%.

الغاية 2.7 تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مجموعة مصادر الطاقة العالمية بحلول عام 2030

- تشير البيانات أن حصة الطاقة المتجددة من مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة (كإنتاج من الطاقة البديلة / الطاقة الشمسية والرياح من محطة الشقايا) بلغت نحو0.10% خلال عامي 2015 و2016 على التوالي، وذلك كما يتضح من الجدول التالي:

مؤشر1.2.7
حصة الطاقة المتجددة في مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة

السنة	حصة الطاقة	الاستهلاك
2012	...	...
2013	...	...
2014	...	...
2015	...	...
2016	0.10%	0.10%
2017	0.10%	0.10%

والجدير بالذكر أن الدولة تستهدف تأمين نحو 15% من حاجتها من الطاقة من مصادر متجددة بحلول عام 2030 تحقيقا لرؤية صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه.

٨ العمل اللائق ونمو الاقتصاد

الهدف 8 - تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع

الغاية 1.8 الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي وفقا للظروف الوطنية، وبخاصة الحفاظ على نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7 في المائة على الأقل سنويا في أقل البلدان نموا.

- سجل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار المثبتة نحو 10113 دولار عام 2012 وفقا لبيانات الإدارة المركزية للإحصاء، وقد أخذ اتجاهاً تنازلياً تحت تأثير انخفاض أسعار النفط حتى بلغ ذروة الانخفاض عام 2016 بحيث بلغ 9208.8 دولار، بانخفاض قدره 904.2 دولار عن عام 2012، كما يتضح من الجدول التالي:

مؤشر1.1.8

معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد

البيان	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار المثبتة (بالدولار)	معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار المثبتة
2012	10113	1.3%
2013	9863.8	-2.5%
2014	9605.9	-2.6%
2015	9327.7	-2.9%
2016	9208.8	-1.3%

الغاية 2.8 تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا، والابتكار، بطرق تشمل التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمالة.

- تشير بيانات الإدارة المركزية للإحصاء إلى انخفاض نصيب الفرد العامل من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة من 85,200 دولار عام 2012 الى 75,640 دولار عام 2016، وبالتبعية فقد انخفض

معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الاجمالي لكل فرد عامل من 3.1% الى (-1.6%) على التوالي، إلا ان هذا المعدل قد سجل أعلى انخفاض عام 2015 كما بالشكل التالي:

مؤشر 1.2.8 معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار) لكل فرد عامل

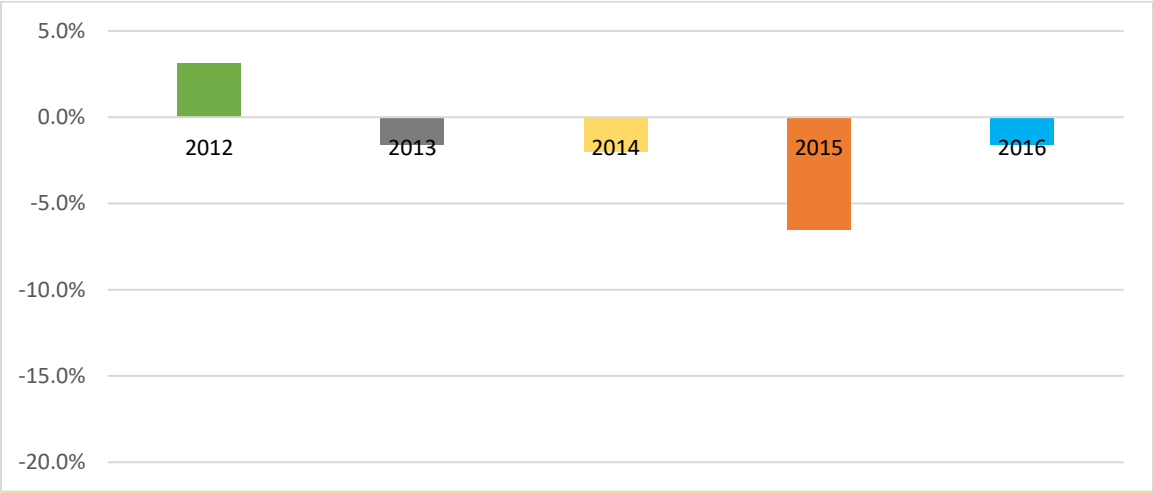

الغاية 5.8 تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام 2030.

- تشير بيانات الإدارة المركزية للإحصاء الى انخفاض معدل البطالة بوجه عام بدولة الكويت، وعلى وجه الخصوص بين الذكور بين عامي 2014 و2017/2016، وذلك مدفوعاً بانخفاض معدل البطالة بين الذكور من غير المواطنين، وفي المقابل ارتفع معدل البطالة بين الاناث بوجه عام حتى بلغ 8.5 عام 2017/2016 كنتيجة طبيعة لارتفاع معدل البطالة بين المواطنين وغير المواطنين من الاناث كما هو موضح بالجدول التالي:

مؤشر 2.5.8

معدل البطالة بحسب الجنس والجنسية

الجنسية	2014			2015			2016/2017		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
مواطن	4.0	6.4	5.0	4.2	5.5	4.7	5.9	7.3	6.4
غير مواطن	1.5	4.5	2.4	0.8	4.2	1.8	0.5	5.5	1.7
جملة السكان	1.9	4.9	2.9	1.2	4.4	2.2	0.9	5.8	2.2

- وفي السياق نفسه، فقد ارتفع معدل البطالة بين الفئات الشابة (من 15 الى 24 سنة ومن 25 الى 34 سنة) خلال الفترة نفسها بحيث بلغ نحو 15.4% و4.1% خلال عام 2017/2016 ارتفاعاً من 14% و2.9% على التوالي خلال عام 2014، في مقابل انخفاض معدل البطالة بين الفئة العمرية من 35 سنة حتى 44 سنة من 1.1% الى 0.5% خلال تلك الفترة كما هو موضح بالجدول التالي:

مؤشر 2.5.8
معدل البطالة بحسب الفئة العمرية

البيان	مواطن وغير مواطن		
	2014	2015	2016/2017
15-24 سنة	14	15.3	15.4
34-25	2.9	2.6	4.1
35-44	1.1	1.3	0.5
44-54	0.3	0.6	0.4
+55	0.4	0.2	0.5
65 سنة فأكثر	2.9	...	0

الغاية 8.8 حماية حقوق العمل وايجاد بيئات عمل توفر السلامة والامن لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرة.

- بالنسبة للمؤشر 1.8.8: التواتر في معدلات إصابات العمل المميتة وغير المميتة، بحسب نوع جنس المهاجرين ووضعهم (عدد الاصابات)، فتشير البيانات المتوفرة بالإدارة المركزية للإحصاء الى أن عدد الإصابات المبلغ عنها لقسم الصحة المهنية بدولة الكويت ارتفع من 2419 إصابة عام 2012 الى 3013 إصابة عام 2016، دون تحديد مدى كون تلك الإصابات مميتة أو غير مميتة كما يتضح من الجدول التالي:

عدد إصابات العمل المبلغ عنها لقسم الصحة المهنية

السنة	عدد الاصابات
2012	2419
2013	2450
2014	2543
2015	2866
2016	3013

الغاية 10.8 تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع، وتوسيع نطاقها.

- وفقاً لبيانات البنك المركزي الكويتي فقد ارتفع عدد أفرع المصارف التجارية في دولة الكويت الي 432 فرع عام 2016، مقارنة بنحو 400 فرع عام 2013 مسجلا زيادة في عدد الفروع قدرها 32 فرعاً، كما بلغ معدل عدد فروع المصارف التجارية لكل 100,000 من السكان 15 سنة فأكثر نحو 13.5 عام 2016، وعلى صعيد متصل بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100,000 من السكان 15 سنة فأكثر خلال عام 2016نحو 62.1 تقريبا، كما يتضح من الجدول التالي:

مؤشر 1.10.8 (أ)

عدد فروع المصارف التجارية لكل مائة ألف شخص بالغ (ب) عدد اجهزة الصرف الآلي لكل مائة ألف شخص بالغ

السنة	عدد السكان 15 سنة فاكثر	عدد فروع المصارف التجارية سلطان	عدد فروع المصارف التجارية لكل 100,000 من السكان 15 سنة فأكثر	عدد أجهزة الصراف الآلي	عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100,000 من السكان 15 سنة فأكثر
2012	2673131	.....	.....	1428	53.4
2013	2799792	400	14.3	1475	52.7
2014	2923680	419	14.3	1639	56.1
2015	3073028	424	13.8	1708	55.6
2016	3204656	432	13.5	1991	62.1

(.....) تعني عدم توافر البيان.

* تم اعتبار فروع البنوك هي عدد فروع المصارف التجارية.

٩ الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

الهدف 9 - إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار

تسعى جميع البلدان الى الاستثمار في البنية الأساسية مثل النقل، والري، والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.... الخ، باعتبارهم من العناصر الحيوية والتي يمكن الاعتماد عليها في تحقيق التنمية المستدامة والتمكين للمجتمعات. ويتناول هذا الجزء من التقرير القاء الضوء على بعض المؤشرات المتوفرة حول الهدف التاسع الخاص بإقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار.

الغاية 1.9 إقامة هياكل اساسية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، بما في ذلك هياكل اساسية اقليمية وعابرة للحدود، لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان، مع التركيز على تيسير سُبُل استفادة الجميع منها بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة.

- بداية تجدر الإشارة الى أنه لا يوجد لدى دولة الكويت ريف حيث أن جميع محافظات الدولة حضرية، وبالتالي لا ينطبق عليها مؤشر 1.1.9 نسبة سكان الريف الذين يعيشون على بعد كيلومترين من طريق صالحة للاستعمال في جميع الفصول.
- تشير بيانات الإدارة المركزية للإحصاء إلى أن هناك زيادة بوجه عام في عدد الركاب وحجم الشحنات بحسب وسيلة النقل سواء جوي أو بحر أو بري خلال الفترة بين عامي 2012 و2016، حيث:
  - بلغ حجم تلك الزيادة في عدد الركاب عن طريق الجو نحو 2,888,140 راكب مقارنة بنحو 16,332 راكب عن طريق البحر ونحو 795,207 راكب عن طريق البر.
  - حدوث زيادة في حجم الشحنات عن طريق الجو قدرها 14101 طن و6681478 طن عن طريق البحر بين هذين العامين.

مؤشر 2.1.9
عدد الركاب وحجم الشحنات، بحسب وسيلة النقل

السنة	وسيلة النقل	عدد الركاب وحجم الشحنات، بحسب وسيلة النقل		
		عدد الركاب	حجم الشحنات	وحدة الحجم
2012	جوي	7,990,800	181414	طن
	بحري	47,567	35936499	طن
	بري	10,755,713		

السنة	وسيلة النقل	عدد الركاب وحجم الشحنات، بحسب وسيلة النقل		
		عدد الركاب	حجم الشحنات	وحدة الحجم
2013	جوي	8,784,362	176261	طن
	بحري	65,423	35184570	طن
	بري	11,605,454		
2014	جوي	9,496,453	188818	طن
	بحري	60,289	36381865	طن
	بري	12,147,171		
2015	جوي	10,308,652	186039	طن
	بحري	46,807	41271170	طن
	بري	11,939,062		
2016	جوي	10,878,940	195515	طن
	بحري	63,899	42617977	طن
	بري	11,550,920		

الغاية 2.9 تعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتحقيق زيادة كبيرة بحلول عام 2030 في حصة الصناعة في العمالة وفي الناتج المحلي الإجمالي، بما يتماشى مع الظروف الوطنية، ومضاعفة حصتها في أقل البلدان نموا.

- بلغت القيمة المضافة للصناعة التحويلية بدولة الكويت نحو 2,436.3 مليون دينار خلال عام 2016 وفقاً لبيانات الإدارة المركزية للإحصاء، وارتفعت نسبة القيمة المضافة من الناتج المحلي الإجمالي من 6.0% الى 7.3% بين عامي 2012 و2016 (نتيجة لتراجع مساهمة القطاع النفطي)، وعلى الجانب الآخر فقد انخفض نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية من 3197.2 دولار عام 2012 الى 2031.5 دولا رعام 2016، كما يتضح من الجدول التالي:

مؤشر 1.2.9

القيمة المضافة التصنيعية التحويلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفرد

السنة	القيمة المضافة للصناعة التحويلية بالمليون دينار	نسبة القيمة المضافة للصناعة التحويلية الى الناتج المحلي الاجمالي	نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية (بالدولار)
2012	2,906.0	6.0	3197.2
2013	2,904.2	5.9	2988.0
2014	2,565.2	5.5	2513.0
2015	2,405.4	7.0	2134.8
2016	2,436.3	7.3	2031.5

- هذا وقد شهدت نسبة العمالة في الصناعة التحويلية كنسبة من مجموع العمالة انخفاض طفيف بين عامي 2014 و2016 وفقاً للإدارة المركزية للإحصاء، حيث انخفض من 11.9% الى 11.4% على التوالي، على الرغم من تزايد حجم العمالة من 210633 عامل الى 224465 عامل تقريباً كما هو موضح بالجدول التالي:

مؤشر 2.2.9

العمالة في الصناعة التحويلية كنسبة من مجموع العمالة

السنة	مجموع العمالة	عدد العمالة في الصناعة التحويلية	%
2014	1772035	210633	11.9
2015	1853152	216030	11.7
2016	1965381	224465	11.4

الغاية 3.9 زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم وسائر المشاريع، ولا سيما في البلدان النامية، على الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمانيات ميسورة التكلفة، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق.

كان لإصدار حكومة دولة الكويت قانون رقم 2013/98 في ابريل 2013 لإنشاء الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة عظيم الأثر في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالدولة ودعم

الشـــباب ومحاربة البطالة وتمكين القطاع الخاص لتحقيق النمو الاقتصـــادي في دولة الكويت. حيث عكف الصندوق على تقديم عدة مزايا منها:

- الإعفاءات الضريبية والجمركية للمشروعات.
- دعم الصادرات والمواد الأولية وفقا للقانون.
- تقديم الخدمات اللازمة لبدء النشاط ومواجهة مشاكل التشغيل والإنتاج.
- الاقتراض برسم تكلفة مناسب.
- تدريب ودعم فني وتوفير خدمات استشارية في جميع المجالات لمختلف المشروعات.
- المساعدة في استخراج الأوراق الخاصة بالمشروعات من مركز النافذة الواحدة (تأسيس وترخيص الشركة).
- امكانية الحفاظ على الوظيفة الحكومية لمدة 3-سنوات والعودة لها في حال فشل المشروع.
- توفير الأراضي الصناعية والحرفية والزراعية لبعض المشاريع حسب توافرها من الجهات المختصة.
- امكانية توفير أفكار مشروعات ودراسات جدوى جاهزة في المستقبل.

وفي هذا الصدد ووفقا لبيانات الإدارة المركزية للإحصاء فقد لوحظ ارتفاع مساهمة الصناعات الصغيرة الحجم في مجموع القيمة المضـــافة للصـــناعات بين عامي 2012 و2015 من 0.29% الى 0.71% كما يوضحها الشكل التالي:

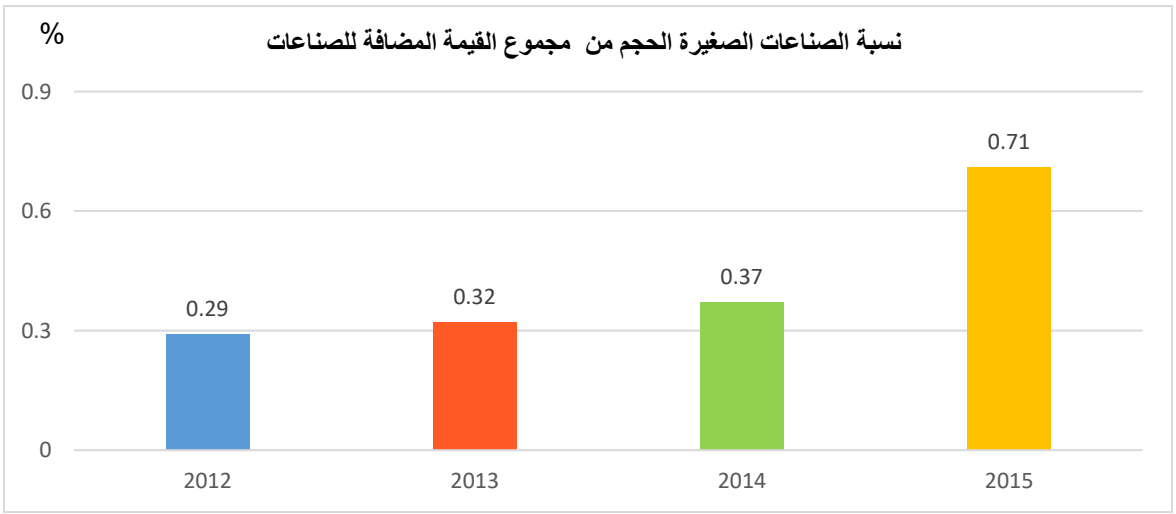

المعيار العمالة الصغيرة التي عمالها (10-1)

الغاية 5.9 تعزيز البحث العلمي وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بما في ذلك، بحلول عام 2030، تشجيع الابتكار والزيادة بنسبة كبيرة في عدد العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص، وزيادة إنفاق القطاعين العام والخاص على البحث والتطوير.

- هناك العديد من الجهات بالدولة التي تنفق على مجال البحث والتطوير منها على سبيل المثال لا الحصر وزارة الصحة وزارة التربية وزارة النفط الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية.... الخ، ولكن يصعب في الوقت الراهن حصرها، وبالتالي يتم الإشارة الي البيانات الجزئية المتوفرة حول الانفاق في مجال البحث والتطوير في كل من جامعة الكويت ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي حيث تجاوز حاجز الـــ 25 مليون دينار خلال الفترة من 2013 الى 2016.

مؤشر 1.5.9
الانفاق على البحث والتطوير بالدينار

السنة	اجمالي قيمة النفقات بالدينار
2013	6,597,401.40
2014	6,768,997.80
2015	7,954,055.00
2016	3,822,580.00
اجمالي الانفاق خلال 4 سنوات	25,143,034.20

* فقط جامعة الكويت ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

١٠ الحدّ من أوجه عدم المساواة

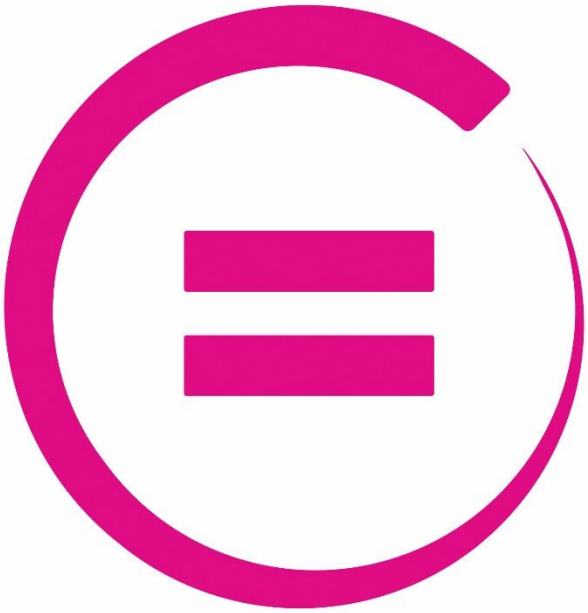

الهدف 10 - الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها

الغاية 4.10 اعتماد سياسات، ولا سيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجيا.

- تشير بيانات الإدارة المركزية للإحصاء أن حصة العمل في الناتج المحلي الإجمالي متمثلا في مجموع تعويضات العاملين بالدولة قد ارتفعت من 24.2 % من الناتج المحلى الإجمالي عام 2012 الى 41.4% عام 2016، وذلك كما يتضح من الشكل التالي:

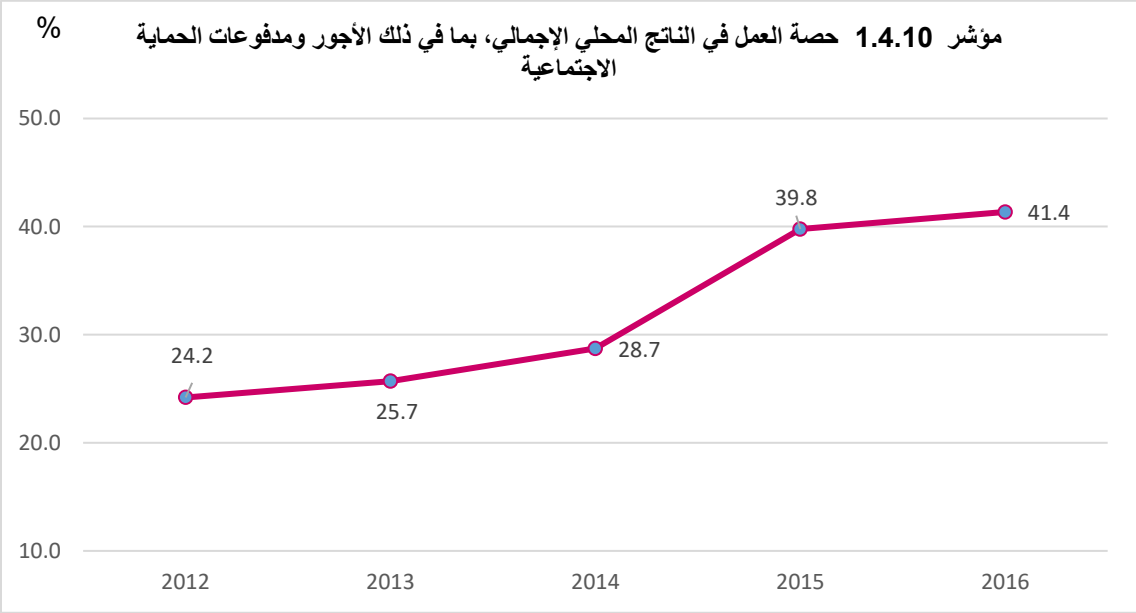

تمثل حصة العمل من الناتج المحلي الإجمالي = مجموع تعويضات العاملين / الناتج المحلي الإجمالي * 100

الغاية 5.10 تحسين تنظيم الأسواق والمؤسسات المالية العالمية ورصدها وتعزيز تنفيذ تلك التنظيمات.

- تشير بيانات البنك المركزي حول مؤشرات السلامة المالية الى التغيرات التالية بين عامي 2012 و2016 على النحو التالي:
  - انخفاض كلا من صافي هامش الفائدة، العائد على متوسط حقوق الملكية، العائد على متوسط الأصول، نسبة المصروفات من غير الفوائد إلى متوسط الأصول، ونسبة الدخل الأساسي إلى

الدخل التشغيلي، ونسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول، ونسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض، ونسبة صافي القروض غير المنتظمة إلى صافي القروض.

- وفي المقابل ارتفع كلا من نسبة الدخل الأساسي إلى الدخل التشغيلي ونسبة متوسط الأصول المدرة للفوائد إلى متوسط الأصول، وصافي هامش الربحية، بجانب نسبة المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات، ومعيار كفاية رأس المال، بالإضافة الى نسبة الشريحة الأولى لرأس المال إلى قاعدة رأس المال، ونسبة تغطية القروض غير المنتظمة، ونسبة السيولة الرقابية.

مؤشر 1.5.10
مؤشرات السلامة المالية

نهاية الفترة	2012	2013	2014	2015	2016
صافي هامش الفائدة	3.2	3	2.7	2.6	2.7
نسبة الدخل الأساسي إلى الدخل التشغيلي	72	74.3	75.3	75.3	85.3
نسبة متوسط الأصول المدرة للفوائد إلى متوسط الأصول	85.1	85.1	85.1	87	87.1
صافي هامش الربحية	26.2	22.7	28.9	29.9	31.3
العائد على متوسط حقوق الملكية	9.1	7.4	8.7	8.8	8.5
العائد على متوسط الأصول	1.2	1	1.1	1.1	1.1
نسبة المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات	52.7	55.1	55.4	53.7	57.6
نسبة المصروفات من غير الفوائد إلى متوسط الأصول	1.9	1.9	1.6	1.5	1.4
نسبة الدخل الأساسي إلى الدخل التشغيلي	-7.4	-7.3	-7.5	-8.5	-9.8
معيار كفاية رأس المال	18.5	18.9	16.9	17.5	18.6
نسبة الشريحة الأولى لرأس المال إلى قاعدة رأس المال	89	90.9	92.6	91.7	89.6
نسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول	13.5	13	12.6	12.6	12.7
نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض	5.2	3.6	2.9	2.4	2.2

نهاية الفترة	2012	2013	2014	2015	2016
نسبة صافي القروض غير المنتظمة إلى صافي القروض	3.8	2.5	1.9	1.6	1.5
نسبة تغطية القروض غير المنتظمة	95.1	134.6	163.9	204.8	236.9
نسبة السيولة الرقابية	27.1	32	36	30.9	27.7

الغاية 7.10 تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، بطرق منها تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة.

- في سياق تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص تشير بيانات دولة الكويت أنها من بين البلدان التي تنفذ سياسات هجرة متسمة بحسن الإدارة.

الغاية 10.ب تشجيع المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى الدول التي تشـــتد الحاجة فيها إليها، ولا ســـيما أقل البلدان نموا، والبلدان الأفريقية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقا لخططها وبرامجها الوطنية.

- تشير البيانات المتوفرة من قبل وزارة المالية الى تضاعف قيمة التدفقات المالية الخاصة بدولة الكويت في شـــكل قروض ومنح الى الدولة النامية بين عامي 2012 و2016، حيث ارتفعت قيمة القروض من 705 مليون دولار الى 1448 مليون دولار على التوالي، والجدير بالذكر أن تلك التدفقات قد سجلت أعلى قيمة لها خلال عام 2014، تلك كما في الشكل التالي:

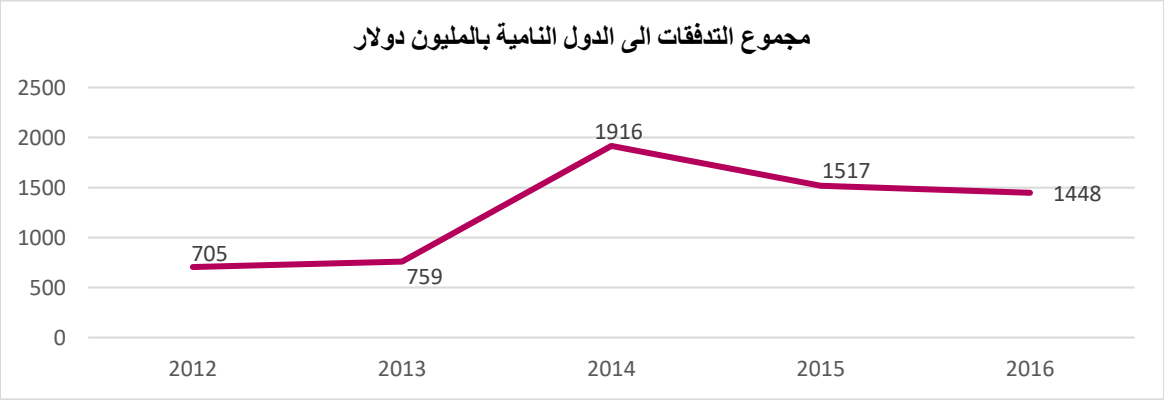

11 مدن ومجتمعات محلية مستدامة

الهدف 11 - جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة

الغاية 6.11 الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، بطرق منها إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها، بحلول عام 2030.

- تشير بيانات الإدارة المركزية للإحصاء الى أن هناك انخفاض في نسبة نفايات البلدية الصلبة الى النفايات الصلبة المتولدة بالدولة (المخلفات الإنشائية ونفايات البلدية الصلبة والنفايات الزراعية والنفايات التجارية) من نحو 12.51% تقريبا عام 2012 الى 11.09% عام 2016، وذلك كما هو مبين في الشكل:

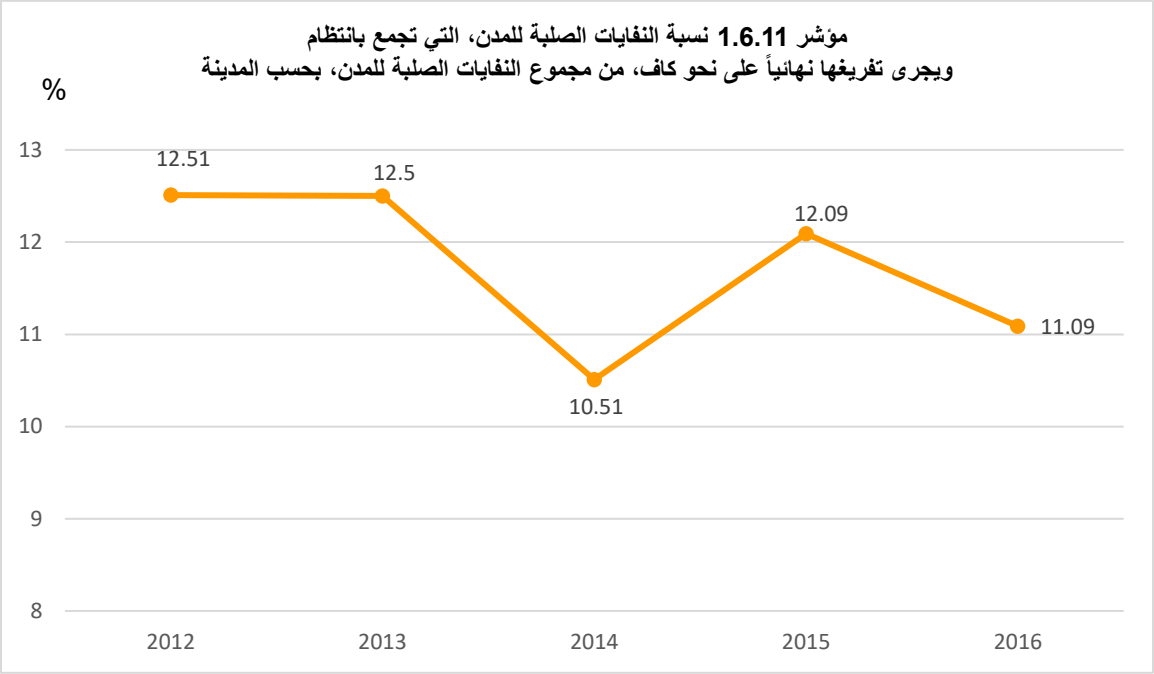

تم اعتبار اجمالي النفايات الصلبة هي اجمالي المخلفات الإنشائية ونفايات البلدية الصلبة والنفايات الزراعية والنفايات التجارية ولا يتضمن النفايات السائلة والنفايات الطبية الخطرة.

- على صعيد متصل، فقد انخفض المتوسط السنوي لمستويات الجسيمات من الفئة (10) في المدن من 193.016 ميكروغرام / م3 عام 2012 الى 143.961 ميكروغرام / م عام 2016 كما هو مبين بالجدول:

مؤشر 2.6.11 المتوسط السنوي لمستويات الجسيمات

(على سبيل المثال الجسيمات من الفئة 2.5 والجسيمات من الفئة 10) في المدن

السنة	µg/m³
2013	193.016
2014	130.434
2015	160.229
2016	143.961

الغاية 11.ب العمل بحلول عام 2020، على الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المدن والمستوطنات البشرية التي تعتمد وتنفذ سياسات وخططا متكاملة من أجل شمول الجميع، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث، ووضع وتنفيذ الإدارة الكلية لمخاطر الكوارث على جميع المستويات، بما يتماشى مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030.

- تشير بيانات دولة الكويت أنها إحدى الدول التي لديها استراتيجيات للحد من مخاطر الكوارث على المستوى القومي.

١٢ الاستهلاك والإنتاج المسؤولان

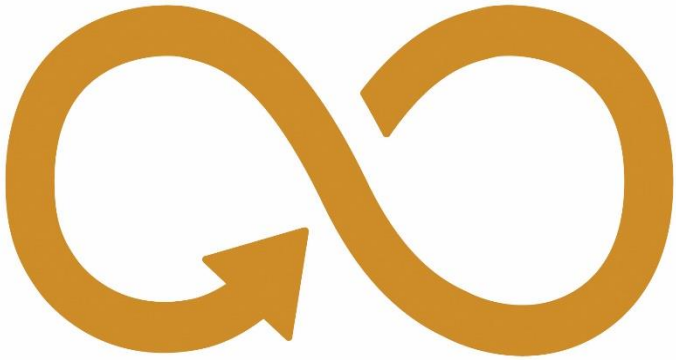

الهدف 12 - ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

الغاية 1.12. تنفيذ الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، مع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وتولي البلدان المتقدمة النمو دور الريادة، مع مراعاة مستوى التنمية في البلدان النامية وقدراتها.

- تتمتع دولة الكويت بوجود خطط عمل وطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين كما أنها أدمجت تلك الخطط في سياساتها الوطنية باعتبارها أولوية أو غاية.

الغاية 4.12 تحقيق الإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيميائية وجميع النفايات طوال دورة عمرها، وفقا للأطر الدولية المتفق عليها، والحد كثيرا من إطلاقها في الهواء والماء والتربة من أجل التقليل إلى أدنى حد من آثارها الضارة على صحة الإنسان والبيئة، بحلول عام 2020.

- بمراجعة بيانات دولة الكويت تبين أن هناك استقرار في نصيب الفرد من إجمالي النفايات الطبية الخطرة عند (1 كيلوجرام) تقريبا خلال الفترة من 2012 الى 2016، وعلى الجانب الآخر نجد أن هناك ارتفاع في نسبة النفايات الطبية الخطرة التي تتم معالجتها حتى بلغت 100% في عام 2013 ثم سجلت استقراراً عند هذه المستوى كما يتضح من الجدول:

مؤشر 2.4.12 نصيب الفرد من إجمالي

النفايات الخطرة المولدة، نسبة النفايات الخطرة التي تتم معالجتها وبحسب نوع المعالجة

السنة	نصيب الفرد من إجمالي النفايات الطبية الخطرة (كيلوجرام)	نسبة النفايات الطبية الخطرة التي تتم معالجتها (٪)
2012	0.9	84
2013	0.9	100
2014	1.0	100
2015	0.8	100
2016	1.0	100

تم اعتبار النفايات الطبية الخطرة هي اجمالي النفايات الخطرة.

الغاية 5.12 الحد كثيرا من إنتاج النفايات، من خلال المنع والتخفيض وإعادة التدوير وإعادة الاستعمال، بحلول عام 2030.

- وفيما يتعلق بإعادة التدوير على الصعيد الوطني فقد بلغ معدل إعادة تدوير النفايات الإنشائية نحو 27.1 % عام 2012، ثم انخفض هذا المعدل تدريجيا ليصل الى 12.9 % عام 2016 كما هو مبين بالشكل:

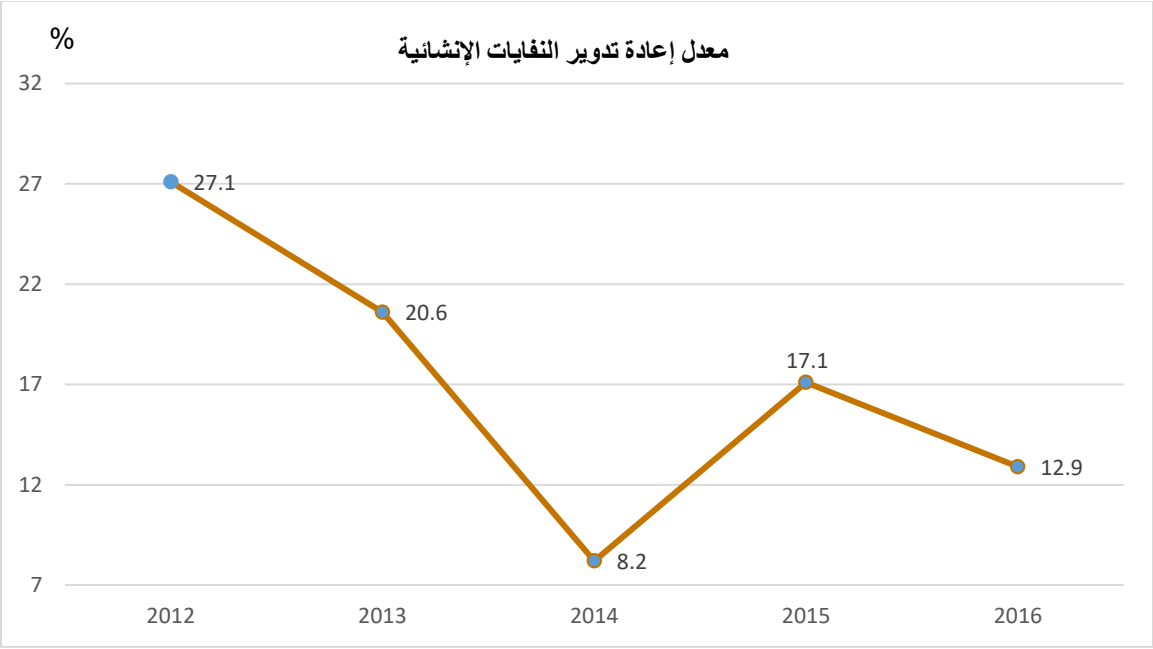

ما هو متوفر لدي دولة الكويت بالنسبة للنفايات التي يعاد تدويرها هو النفايات الإنشائية فقط.

الغاية 8.12 كفالة أن تتوافر للناس في كل مكان المعلومات ذات الصلة والوعي بالتنمية المستدامة وأنماط العيش في وئام مع الطبيعة بحلول عام 2030.

- تشير البيانات المتوفرة حول المؤشر 1.8.12 الخاص تعميم مراعاة (1) تعليم المواطنة العالمية و (2) التعليم من أجل التنمية المستدامة (بما في ذلك التثقيف بشأن تغير المناخ) أن تعليم المواطنة مدرج بكلا من السياسات التربوية الوطنية والمناهج الدراسية وتدريب المعلمين في حين أنه لم يجري ادراجه في تقييم الطلاب، على صعيد متصل نجد أن التعليم من أجل التنمية المستدامة (بما في ذلك التعليم في مجال تغير المناخ) أيضا قد أدرج فقط في كلا من السياسات التربوية الوطنية والمناهج الدراسية حتى 2016 كما هو مبين بالجدول:

□موضوع التعليم	□مجال إدراج الموضوع			
	السياسات التربوية □الوطنية	□المناهج الدراسية	تدريب □المعلمين	تقييم □الطلاب
تعليم المواطنة العالمية	مدرج	مدرج	مدرج	غير مدرج
التعليم من أجل التنمية المستدامة (بما في □ذلك التعليم في مجال تغير المناخ)	□مدرج	□مدرج	□غير مدرج	□غير مدرج

□المصدر: جامعة الكويت.

التعليم من أجل التنمية المستدامة (بما في ذلك التعليم في مجال تغير المناخ) مدرج فقط للتعليم العالي.

□

□

□

□

□

□

□

□

□

١٣ العمل المناخي

- □
- □
- □
- □
- □
- □

الهدف 13 - اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره

الغاية 1.13 تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة المخاطر المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان، وتعزيز القدرة على التكيف مع تلك المخاطر.

- تشير البيانات أن دولة الكويت تعتمد وتنفذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تمشيا مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030.

١٤ الحياة تحت الماء

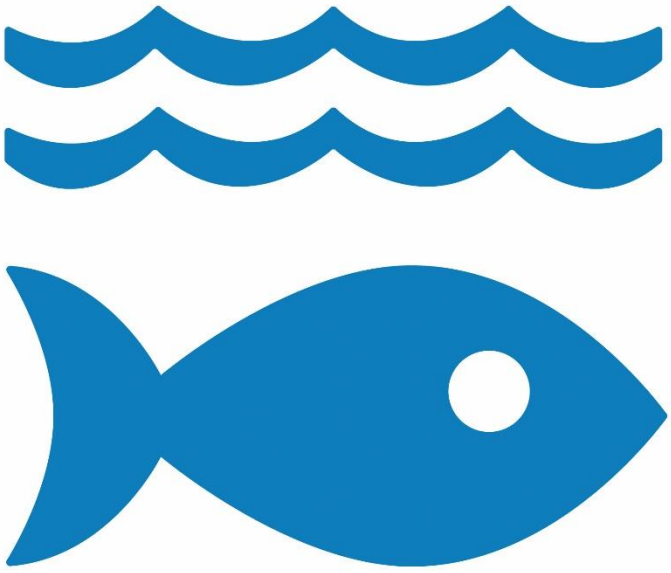

الهدف 14 - حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة

الغاية 3.14 تقليل تحمض المحيطات إلى أدنى حد ومعالجة آثاره بجملة وسائل منها تعزيز التعاون العلمي على جميع المستويات.

- سجل متوسط الحموضة البحرية بدولة الكويت استقراراً نسبياً بين 8.06 و8.24 بين عامي 2012 و2016 وفقا لبيانات معهد الكويت للأبحاث العلمية وذلك كما هو موضح بالشكل:

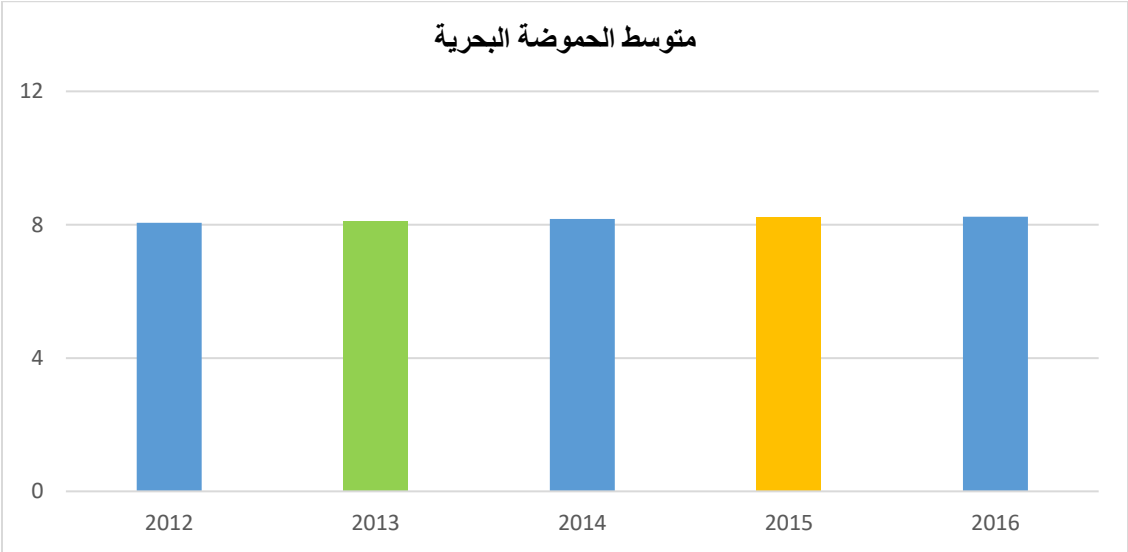

الغاية 4.14 تنظيم الصيد على نحو فعال، وإنهاء الصيد المفرط والصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم وممارسات الصيد المدمرة، وتنفيذ خطط إدارة قائمة على العلم، من أجل إعادة الأرصدة السمكية إلى ما كانت عليه في أقرب وقت ممكن، لتصل على الأقل إلى المستويات التي يمكن أن تتيح إنتاج أقصى غَلّة مستدامة وفقا لما تحدده خصائصها البيولوجية، بحلول عام 2020.

- تشير بيانات الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية الى أن نسبة الأرصدة السمكية الموجودة ضمن المستويات المستدامة بيولوجياً بلغ 25% تقريبا عام 2016.

الغاية 5.14 حفظ 10 في المائة على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية، بما يتسق مع القانون الوطني والدولي واستنادا إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، بحلول عام 2020.

- أفادت بيانات الإدارة المركزية للإحصـــاء فيما يتعلق بنطاق المناطق المحمية مقابل المناطق البحرية الى أن هناك ارتفاع طفيف في مســـاحة المناطق البحرية المحميّة بدولة الكويت، حيث ارتفعت من 515 كيلو متر مربع عام 2012 الى 526.490 كيلو متر مربع عام 2016، وبالتالي استقرت نسبة المناطق البحرية المحميّة حول 3% تقريبا خلال هذه الفترة كما هو مبين بالجدول:

مؤشر 1.5.14 نطاق المناطق المحمية مقابل المناطق البحرية

السنة	مساحة المناطق البحرية المحمية بالكيلومتر مربع	نسبة المناطق البحرية المحمية ٪
2013	515.000	2.890
2014	509.480	2.859
2015	509.480	2.859
2016	526.490	2.957

الغاية 7.14 زيادة الفوائد الاقتصـــادية التي تتحقق للدول الجزرية الصـــغيرة النامية وأقل البلدان نموا من الاســتخدام المســتدام للموارد البحرية، بجملة وســائل منها الإدارة المســتدامة لمصــائد الأســماك، وتربية الأحياء المائية، والسياحة، بحلول عام 2030.

- وفقاً لبيانات الهيئة العامة للزراعة والثروة السـمكية فإن نسـبة انتاج مصـايد الأسـماك المسـتدامة كنسـبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت نحو 0.1% تقريباً.

الغاية 14.ب تيسير وصول صغار الصيادين الحرفيين إلى الموارد البحرية والأسواق.

- تشـير بيانات الهيئة العامة للزراعة والثروة السـمكية أن دولة الكويت تتمتع بوجود إطار قانوني تنظيمي وإطار مؤسسي يعترف بحقوق الوصول لمصايد الأسماك ويحميها.

١٥ الحياة في البرّ

الهدف 15 - حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي

الغاية 1.15 كفالة حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة الداخلية وخدماتها، ولا سيما الغابات والأراضي الرطبة والجبال والأراضي الجافة، وكفالة استخدامها على نحو مستدام، وذلك وفقا للالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقات الدولية، بحلول عام 2020.

- تتمتع دولة الكويت مثل بعض الدول الخليجية بغياب مصطلح الغابات على أراضيها، وبالتالي قد يمكن الاعتماد على مؤشر مساحة الأشجار الى اجمالي مساحة اليابسة والذي استقر عند 0.12% خلال الفترة من 2012 الى 2016 كمؤشر تقريبي للإشارة الى (مؤشر 1.1.15: مساحة الغابات كنسبة من مجموع مساحة اليابسة).

١٦ السلام والعدل والمؤسسات القوية

الهدف 16 - التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

الغاية 1.16 الحد بقدر كبير من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان.

عدد ضحايا القتل العمد.

- تشير البيانات الى انخفاض عدد ضحايا القتل العمد خلال الفترة من 2014 الى 2016 من 122 حالة الى 65 حالة على التوالي، وقد جاء ذلك كنتيجة مباشـــرة لانخفاض عدد ضـــحايا القتل العمد من الذكور من نحو 73 حالة عام 2014 الى 36 حالة عام 2016، وفي الســـياق نفســـه ترتفع اعداد القتل العمد بين غير المواطنين عنها بين المواطنين، كما ترتفع بين الذكور عنها بين الاناث، بالإضـــافة الى ارتفاعها بين البالغين عنها بين الحدث وفقا لبيانات وزارة العدل كما هو موضح بالجدول:

عدد ضحايا القتل العمد بحسب العمر ونوع الجنس

الجنسية	الفئة العمرية	الجنس	2013	2014	2015	2016
مواطن	حدث	ذكر	1	2	9	4
		أنثى	0	2	0	1
	بالغ *	ذكر	24	18	10	16
		أنثى	3	10	1	7
	جملة		28	32	20	28
غير مواطن	حدث	ذكر	3	4	5	1
		أنثى	1	4	5	3
	بالغ *	ذكر	34	49	25	15
		أنثى	31	33	35	18
	جملة		69	90	70	37
المجموع (مواطن وغير مواطن)	حدث	ذكر	4	6	14	5
		أنثى	1	6	5	4
		جملة	5	12	19	9

الجنسية	الفئة العمرية	الجنس	2013□	2014	2015	2016
	بالغ *	ذكر	58□	67	35	31
		أنثى	34□	43	36	25
		جملة	92□	110	71	56
	الاجمالي	ذكر	62□	73	49	36
		أنثى	35□	49	41	29
الاجمالي العام			97	122	90	65

*يقصد بكلمة بالغ في الجدول غير الحدث.

- على صعيد متصل تشير البيانات السجلية لوزارة الداخلية أن هناك نسبة منخفضة لم تتعدى 0.1% من اجمالي السكان اللذين قد تعرضوا للعنف البدني أو النفسي أو الجنسي خلال الاثني عشر شهراً السابقة في عام 2016 ويعد نوع العنف الأكثر شيوعاً هو العنف البدني من بين الاشكال الثلاثة السابقة كما هو مبين بالجدول:

مؤشر 3.1.16

نسبة السكان الذين تعرضوا للعنف البدني أو النفسي أو الجنسي خلال الاثني عشر شهرا السابقة (عام 2016)

نوع العنف	%□
العنف البدني	0.05□
العنف النفسي	0.03□
العنف الجنسي	0.02□
أكثر من نوع من أنواع العنف أعلاه	...□
المجموع	0.10□

الغاية 2.16 إنهاء ما يتعرض له الاطفال من سوء المعاملة والاستغلال والاتجار بالبشر وجميع أشكال العنف والتعذيب.

- وفق ما هو متوفر من بيانات جزئية لوزارة العدل حول المؤشر 2.2.16 (عدد ضحايا الإتجار بالبشر لكل مئة ألف نسمة، بحسب الجنس والعمر وشكل الاستغلال) فإن عدد ضحايا الإتجار بالبشر بحسب النوع خلال السنوات 2013 حتى 2016 لم يتجاوز عددهم الإجمالي نحو 13 حالة تقريبا من الاناث غير المواطنين، وذلك كما هو مبين بالجدول:

عدد ضحايا الإتجار بالبشر بحسب نوع الجنس والجنسية والفئة العمرية خلال السنوات 2013 حتى2016

نوع الجنس	الفئة العمرية	2013	2014	2015	2016
ذكور (غير مواطن)	حدث	0	0	0	0
	بالغ*	0	0	0	0
	جملة	0	0	0	0
إناث (غير مواطن)	حدث	0	0	1	0
	بالغ*	0	0	7	5
	جملة	0	0	8	5
الإجمالي	حدث	0	0	1	0
	بالغ*	0	0	7	5
	جملة	0	0	8	5

*يقصد بكلمة بالغ في الجدول غير الحدث.

- بالنسبة للمؤشر 3.2.16 نسبة الشابات والشبان الذين تتراوح أعمارهم بين سنة 18 و29 سنة الذين تعرضوا للعنف الجنسي قبل سن الثامنة عشرة، وبمراجعة بيانات وزارة العدل في الوقت الراهن نجد عدم توفر بيانات هذا المؤشر على النحو المطلوب، في حين تتوفر بيانات سجلية حول الأحداث (تحت 18 عام) من المواطنين وغير المواطنين الذين تعرضوا للعنف الجنسي كما هو مبين بالجدول:

نسبة الشابات والشبان تحت 18 عام وتعرضوا للعنف الجنسي وفقا للنوع والجنسية

الجنسية	الفئة العمرية	الجنس	2013	2014	2015	2016
مواطن	حدث	ذكر	30	24	43	18
		أنثى	14	30	23	16
		جملة	44	54	66	34
غير مواطن	حدث	ذكر	31	46	31	27
		أنثى	34	39	41	33
		جملة	65	85	72	60
	حدث	ذكر	61	70	74	45

الجنسية	الفئة العمرية	الجنس	2013	2014	2015	2016
المجموع (مواطن وغير مواطن)		أنثى	48	69	64	49
		جملة	109	139	138	94

يتضح من الجدول السابق انخفاض أعداد الأحداث الذين تعرضوا للعنف الجنسي في عام 2016 مقارنة بالسنوات السابقة، كما يتضح تعرض الاناث بوجه عام لهذا النوع من العنف أكثر من الذكور خلال عام نفس العام.

الغاية 3.16 تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وكفالة تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة.

- فيما يتعلق بالمؤشر 2.3.16 (المحتجزون غير المحكوم عليهم كنسبة من مجموع السجناء)، فقد تبين من خلال البيانات التقريبية لوزارة العدل أن عدد المحبوسين احتياطيا قد بلغ نحو 1572 شخص عام 2016 مقارنة مع 1361 شخص عام 2013، كما هو مبين بالجدول:

عدد المحبوسين احتياطيا وفقا للجنسية خلال الفترة من 2013 وحتى 2016

الجنسية	مواطن	غير مواطن	المجموع (مواطن وغير مواطن)
2013	425	936	1361
2014	487	1186	1673
2015	590	1322	1912
2016	419	1153	1572

(المحبوسين احتياطيا تعني المحبوسين على ذمة التحقيق ولم يصدر عليهم حكم حتى تاريخ صدور الإحصائية)

الغاية 5.16 الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما.

- لم يتوفر بيان لحساب بالمؤشر 1.5.16 (نسبة الأشخاص الذين اتصلوا مرة واحدة على الأقل بمسؤول حكومي ودفعوا رشوة لمسؤول حكومي أو طلب منهم أولئك المسؤولون الحكوميون دفع رشوة، خلال الاثني عشر شهراً السابقة) بشكل كامل، ولكن تشير البيانات السجلية الجزئية المتوفرة من وزارة العدل أن عدد قضايا الرشوة قد تراوح بين 11 و15 قضية خلال الفترة من 2013 الى 2016.

ولكن في ظل الجهود التي تقوم بها الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) والتي أسست بقانون رقم (2) لسنة 2016 بناء على توجيهات سامية من حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ/ صباح الأحمد الجابر الصباح -حفظه الله ورعاه- سيتم لاحقا توفير بيانات هذا المؤشر بشكل كامل وأكثرا تفصيلاً، نظراً لدور الهيئة الفاعل في تهيئة الأجواء لتحقيق متطلبات خطط التنمية التي تسعى الدولة إلى بلوغ مستهدفاتها، من خلال محاربة الفساد ودرء المخاطر وكشف المفسدين وملاحقتهم.

الغاية 6.16 إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات.

- وفقا لقوانين دولة الكويت فإن جميع مؤسساتها الحكومية تخضع للرقابة فيما يتعلق بالموازنات السنوية، حيث تناقش تلك الموازنات (مشروع الميزانية) بمجلس الأمة قبل إقرارها بالإضافة الى المتابعة الدورية من الأجهزة الرقابية بالدولة مثل ديوان المحاسبة وجهاز الرقابة المالية ...الخ، وذلك للتدقيق في تنفيذ الميزانية وبنودها لتحقيق الجانب الاجرائي على النحو المطلوب.
- وعلى صعيد متصل وحول المؤشر 1.6.16 (النفقات الحكومية الرئيسية كنسبة من الميزانية الأصلية المعتمدة، بحسب القطاع أو بحسب رموز الميزانية أو ما شابه)، فقد تبين أن هناك بيانات جزئية (حول الجزء الأول من هذا المؤشر) في الوقت الراهن كما يتضح من الجدول، وتشير تلك البيانات الى ارتفاع نسبة الانفاق الحكومي على كلا من خدمات الادارة العامة والدفاع وشئون الامن والسلامة والشئون التعليمية وخدماتها والشئون الصحية وخدماتها والضمان الاجتماعي والشئون الاجتماعية خلال الفترة من 2013/2012 الى 2016/2015 في مقابل انخفاض نسبة الانفاق الحكومي على الوقود.

التوزيع النسبي للإنفاق الحكومي وفقا للتصنيف الاقتصادي والوظيفي للإنفاق

التصنيف الوظيفي	2012/2013	2013/2014	2014/2015	2015/2016
خدمات الادارة العامة والدفاع	19.15	16.61	18.63	20.60
شئون الامن والسلامة	9.84	10.95	9.79	11.00
الشئون التعليمية وخدماتها	14.37	16.23	14.97	16.84
الشئون الصحية وخدماتها	6.54	7.44	7.36	8.94
الضمان الاجتماعي والشئون الاجتماعية	10.95	11.89	13.03	12.89
الاسكان وما يتصل به من مرافق وخدمات	7.87	7.50	6.23	5.91
الخدمات الترفيهية والثقافية والشئون الدينية	2.61	2.86	2.71	3.18

التصنيف الوظيفي	2012/2013	2013/2014	2014/2015	2015/2016
الوقود والطاقة وما يتصل به من خدمات	20.82	18.73	20.27	12.10
الزراعة وقطع الاشجار وصيد البحر والبر	0.58	0.68	0.56	0.61
الصناعة والتشييد والبناء	2.38	2.07	1.21	1.38
شئون النقل والاتصالات وخدماتها	2.22	2.98	2.60	3.54
الشئون الاقتصادية الأخرى	1.36	1.48	1.95	2.51
مصروفات لم تصنف في مكان آخر	1.30	0.57	0.70	0.51
الجملـــــــــة	100.00	100.00	100.00	100.00

الغاية 9.16 توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد.

- تشـير بيانات دولة الكويت أن 100% من الأطفال دون سـن الخامسـة سـجلت ولادتهم في قيد السـجل المدني، وذلك في كل الفئات العمرية سواء أقل من سنة أو من عمر سنة الى 5 سنوات.

الغاية 16.أ تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة، بجملة امور منها التعاون الدولي، من اجل بناء القدرات على جميع المستويات، ولا سيما في البلدان النامية، لمنع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة.

- على صـعيد التعاون الدولي توجد بدولة الكويت مؤسـسـات وطنية مسـتقلة لحقوق الإنسـان التزاما بمبادئ باريس.

IV عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

الهدف 17 - تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

الغاية 1.17 تعزيز تعبئة الموارد المحلية، بوسائل تشمل تقديم الدعم الدولي إلى البلدان النامية، لتحسين القدرات المحلية في مجال تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات.

- نتيجة للتغيرات التي طرأت على أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال الفترة من 2012 الى 2016، فقد انخفضت نسبة الإيرادات الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي من نحو 64.8% عام 2012 الى 39.5% عام 2016 وذلك كما يتضح من الشكل.

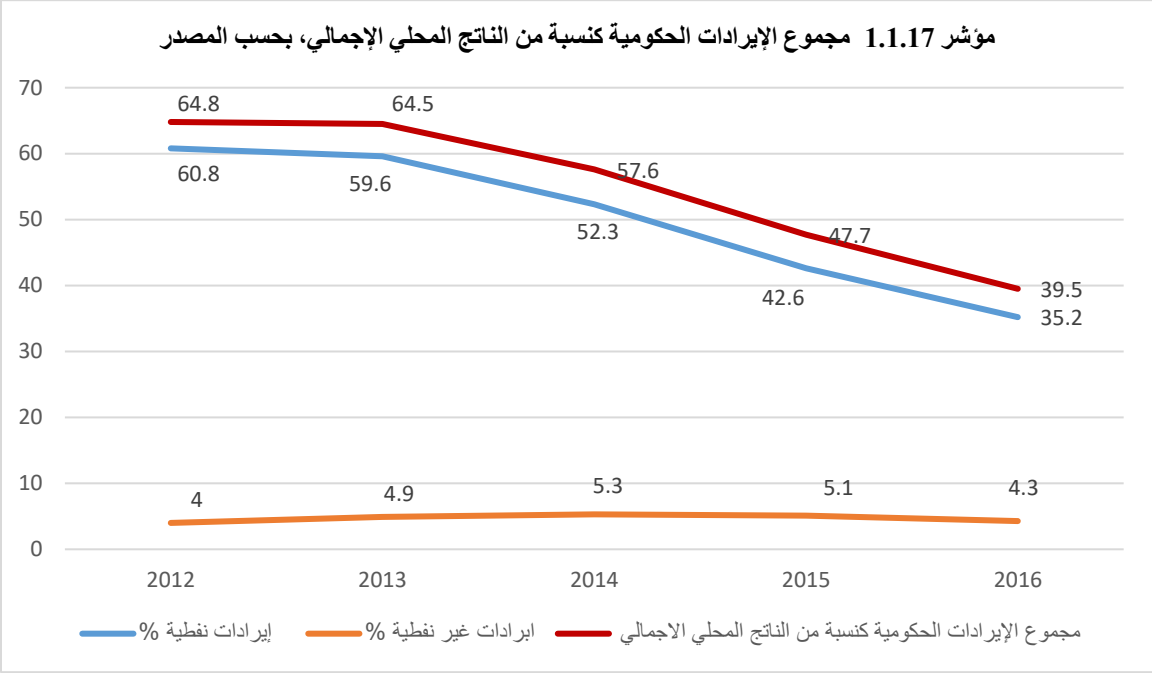

- وعلى صعيد متصل، فقد ارتفعت نسبة الميزانية المحلية الممولة من الضرائب المحلية (الضرائب والرسوم وفقا لوزارة المالية)، من نحو 0.8% عام 2012 الى 2.4% تقريبا عام 2016، وذلك كما يتضح من الشكل التالي:

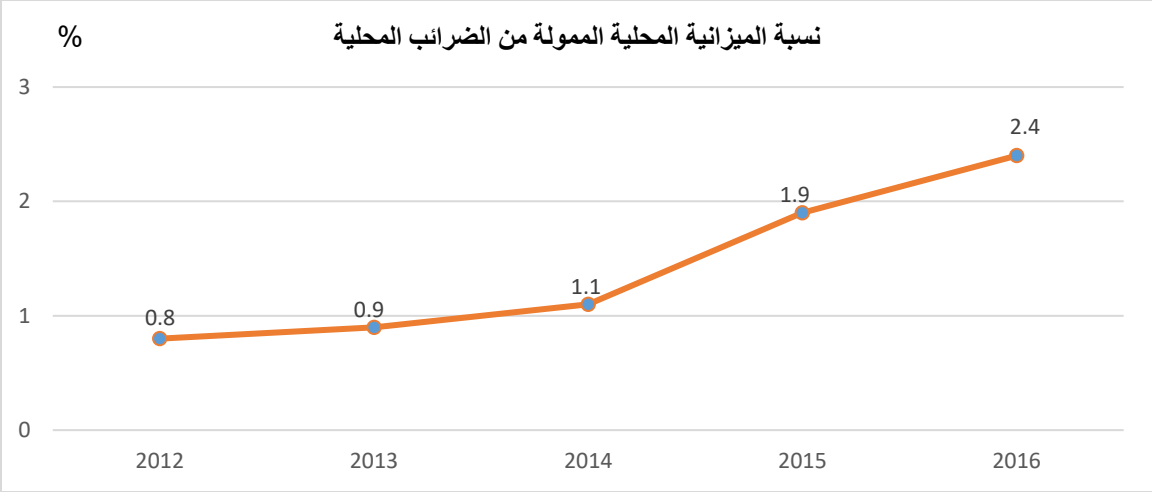

الغاية 3.17 حشد موارد مالية إضافية من مصادر متعددة من أجل البلدان النامية.

- شهدت دولة الكويت منذ تولي حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ /صباح الأحمد الجابر الصباح (حفظه الله ورعاه) مقاليد البلاد في عام 2006 تنامياً كبيراً في دعم المساعدات الإنسانية وتوسيعها بشكل ملحوظ الي مختلف أنحاء العالم، وتتويجا لجهود سموه فقد قامت الأمم المتحدة من خلال احتفالية عالمية غير مسبوقة في تاريخ الأمم المتحدة والأولى من نوعها منح صاحب السمو أمير البلاد لقب " قائد العمل الإنساني"، وتكريم دولة الكويت كـ "مركزا للعمل الإنساني "وذلك رسمياً في عام 2015.
- وتقدم دولة الكويت المساعدات في شتى المجالات، وذلك من قبل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والمساعدات الحكومية (وزارة المالية، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وزارة التربية...الخ)، ومساعدات مؤسسات المجتمع المدني، وتشير البيانات المتوفرة من قبل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية أن هناك ارتفاع ملحوظ في حجم كلا من المنح والقروض الميسرة المقدمة من الصندوق خلال الفترة من 2012 الى 2016 كما يتضح من الجدول:

تطور حجم القروض والمنح الفنية

المقدمة من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية خلال الفترة من 2012 الى 2016 (مليون دينار كويتي)

السنوات	إجمالي القروض	إجمالي المنح الفنية
2012	261,5	2,1
2013	252,8	1,8
2014	208,5	19,3
2015	213,4	95,8
2016	313,7	34,0

- كما تشير البيانات المتوفرة من قبل وزارة المالية الى تضاعف قيمة التدفقات المالية الخاصة بدولة الكويت في شـــكل قروض ومنح الى الدولة النامية بين عامي 2012 و2016، حيث ارتفعت قيمة القروض من 705 مليون دولار الى 1448 مليون دولار على التوالي، والجدير بالذكر أن تلك التدفقات قد سجلت أعلى قيمة لها خلال عام 2014 حيث بلغت 1916 مليون دولار.
- وهنا أيضـــا تجدر الإشـــارة الى الاســـتثمار المباشـــر بالخارج لدولة الكويت كنســـبة من اجمالي الميزانية المحلية أو مجموع إيرادات الدولة، وفي هذا الصـــــدد تشـــير بيانات البنك الكويت المركزي أن نســـبة الاستثمار المباشر في الخارج الى مجموع إيرادات الدولة قد بلغ أعلى مستوى له خلال عام 2013 بقيمة اجمالية قدرها 4721 مليون دينار كويتي، ومسجلا بذلك نسبة قدرها 14.8% من مجموع إيرادات الدولة كما هو مبين بالشكل:

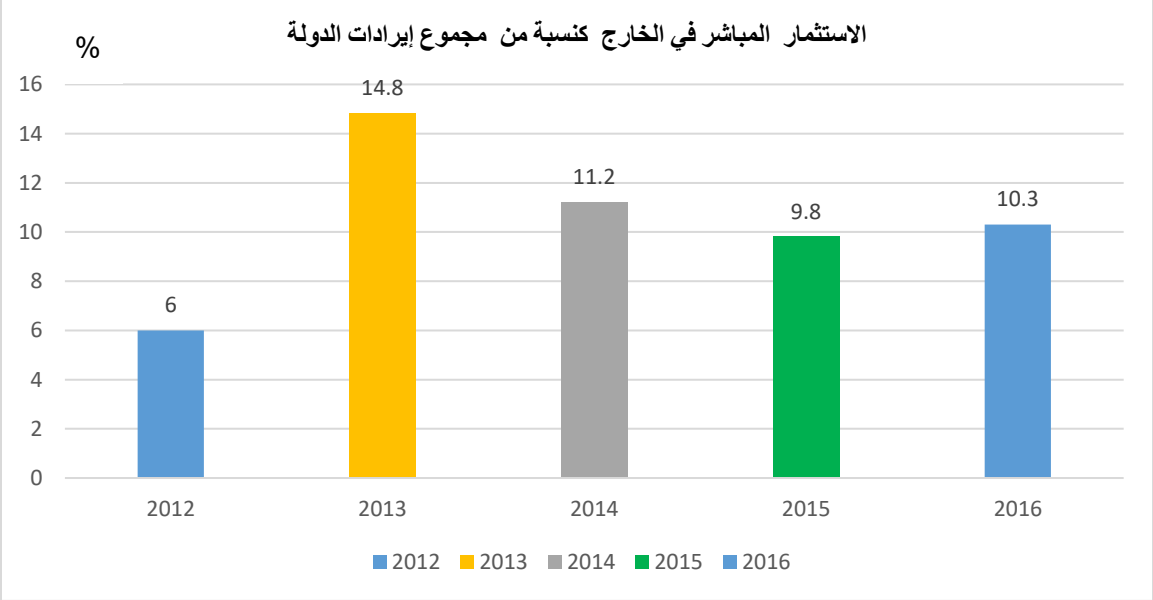

البيانات تمثل التدفقات من واقع بيانات بنك الكويت المركزي

- على صعيد متصل تشير البيانات الى وجود زيادة في نسبة التحويلات المالية الى الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفعت هذه النســـبة تدريجيا هذه من 8.8% عام 2012 حتى بلغت نحو13.6% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2016 وذلك كما هو موضح بالجدول:

مؤشر 2.3.17 حجم التحويلات المالية (بالدولار الامريكي) كنسبة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي

السنة	حجم التحويلات المالية (بالدولار الامريكي) كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
2012	8.8
2013	10.1
2014	11.0
2015	13.1
2016	13.6

الغاية 5.17 اعتماد نظم لتشجيع الاستثمار لأقل البلدان نمواً وتنفيذها.

- تعتمد وتنفذ دولة الكويت نظما لتشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نموا، وذلك من خلال مؤسساتها المختلفة في مقدمتها الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

الغاية 8.17 التفعيل الكامل لبنك التكنولوجيا وآلية بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح أقل البلدان نمواً بحلول عام 2017، وتعزيز استخدام التكنولوجيات التمكينية، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- وفقاً للبيانات المتاحة من قبل الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات، فقد سجلت نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت زيادة خلال الفترة من 2012 الى 2017 من 71% الى 78 %، كما هو مبين بالجدول:

مؤشر 1.8.17 نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت

السنة	نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت
2012	71
2013	74
2014	83
*2015	...
*2016	...
2017	78

* غير متوفرة البيانات من المصدر لعامي 2015 - 2016